الجمعيّة المهنيّة التونسيّة للبنوك
والمؤسّسات الماليّة

# APTBEF

ASSOCIATION PROFESSIONNELLE TUNISIENNE
DES BANQUES & DES ETABLISSEMENTS FINANCIERS

## التقرير السنوي 2005

## الجزء الأول

2006

# الأعضـــــــاء

## بنـــوك الإيـــداع

- بنك الأمان
- المؤسسة المصرفية العربية
- البنك العربي لتونس
- بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
- بنك الإسكان
- البنك التونسي
- بنك الجنوب
- البنك الفرنسي التونسي
- بنك تونس العربي الدولي
- البنك الوطني الفلاحي
- البنك التونسي للتضامن
- سيتي بنك (الفرع المقيم)
- الشركة التونسية للبنك
- الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة
- الاتحاد الدولي للبنوك

## البنـــوك المختلطة

- بنك تونس والإمارات
- البنك التونسي الكويتي للتنمية
- البنك التونسي الليبي
- ستوسيد بنك
- البنك التونسي القطري

## مؤسسات الإيجار المالي

- شركة الإيجار العربية لتونس
- الأمان للإيجار المالي

- الشركة العربية الدولية للإيجار المالي
- الشركة الدولية للإيجار المالي
- الوفاق للإيجار المالي
- العامة للإيجار المالي
- حنبعل للإيجار المالي
- الشركة العصرية للإيجار المالي
- التونسية للإيجار المالي
- الاتحاد التونسي للإيجار المالي

## مؤسسات إدارة الديون

- التونسية للفاكتورينغ
- اتحاد إدارة الديون

## أعضـــاء أخـــرى

- بنك التمويل التونسي السعودي
- بنك الأعمال التونسي
- مصرف شمال إفريقيا الدولي

## الأعضـــاء المشاركـــون

- الشركة الدولية العربية للاستخلاص
- الدولية لاستخلاص الديون
- شركة الاستيفاء
- الشركة المالية لاستخلاص الديون
- الشركة العامة لاستخلاص الديون
- الاستخلاص السريع
- الشركة التونسية لاستخلاص الديون
- الجنوب للاستخلاص

# أعضـــــــاء

## مجلس الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية

**الرئيس :** **السيد صلاح الدين بوڤرة**، الرئيس المدير العام للاتحاد البنكي للتجارة والصناعة.

### قسم البنوك :

**أمين المال :** **السيد المنصف الدخلي**، (أمين المال)، الرئيس المدير العام للبنك الوطني الفلاحي.

**أعضـــاء :**
**السيد العروسي بيوض**، الرئيس المدير العام للشركة التونسية للبنك.
**السيد شكيب نويرة**، الرئيس المدير العام لبنك تونس العربي الدولي.
**السيد أبو حفص عمر نجعي**، الرئيس المدير العام لبنك الإسكان.
**السيد عبد الوهاب ناشي**، المدير العام لستوسيد بنك.
**السيد محمد الهيتمي**، المدير العام لبنك الجنوب.
**السيد الفاضل بن عثمان**، المدير العام للبنك التونسي القطري.

### قسم المؤسسات المالية :

**نائب الرئيس :** **السيد صالح الجبالي**، (رئيس قسم المؤسسات المالية)، الرئيس المدير العام لشركة الإيجار العربية لتونس.

**أعضـــاء :**
**السيد فتحي المستيري**، المدير العام للتونسية للإيجار المالي.
**السيد صالح السوقي**، المدير العام للشركة الدولية للإيجار المالي.
**السيد كمال بن نجيمة**، الرئيس المدير العام لاتحاد إدارة الديون.

**المندوب العام :** **السيد عمر السعفي**

# الفهـــــرس


**1- الوضع الاقتصادي في تونس** 7

أ- المحيط الدولي 8
ب-تطور الاقتصاد التونسي 12

**2 - الوضع النقدي والمالي والصرفي في سنة 2005** 21

أ- الأحكام التنظيمية الجديدة المتخذة على المستوى الاقتصادي والنقدي والمالي 22
ب-وضعية الجهاز المالي 28
1 - السيولة المصرفية وإعادة تمويل الجهاز المالي 28
2- تطور موارد الجهاز المالي ومقابلاتها 32
3- وضعية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية 35

**3 - تقرير عن النشاط المعروض على مجلس الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية** 45

أ- الأنشطة المشتركة للجمعية 46
ب-الأنشطة الأخرى 56
ج- العلاقات الدولية 60

**4 - التكوين البنكي** 63

أ- التكوين المتوج بشهادات 64
ب-التكوين المستمر 68
ج- التكوين عن بعد 72
د - الهيئة البيداغوجية 72

# 1

# الوضع الاقتصادي في تونس

# الوضع الاقتصادي في تونس

## أ- المحيط الدولي

واصل الاقتصاد العالمي الذي استفاد من شروط تمويل ملائمة ومردودية هامة للمؤسسات في العديد من البلدان،ازدياده خلال سنة 2005 بنسق مدعم، إذ لم يتباطأ إلا قليلا مقارنة بالمستوى الاستثنائي لسنة 2004، حيث تراجع من 5.3٪ إلى 4.8٪ بالقيمة الحقيقية.

وكان النمو الاقتصادي في العالم مدفوعا بحيوية النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة والصين،في حين سجلت أغلبية بلدان أوروبا وكذلك اليابان تقدما معتدلا.

وواصلت أسعار المواد البترولية سيرها نحو الارتفاع طيلة السنة لتبلغ مستويات تاريخية تجاوزت 70 دولار لبرميل "برنت"، وهو ما جر إلى عودة ظهورالتضخم وبالتالي تشديد السياسة النقدية.

### تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية في العالم

| المسمى | نمو الناتج المحلي الإجمالي بالحجم و بـــ٪ | | | التضخم تغيرأسعار الاستهلاك بـــ ٪ (1) | | | حاصل الميزانية بـــ٪ من الناتج المحلي الإجمالي | | | البطالة بـــ٪ من القوى العاملة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البلد | 2003 | 2004 | 2005 | 2003 | 2004 | 2005 | 2003 | 2004 | 2005 | 2003 | 2004 | 2005 |
| **البلدان المتقدمة (2)** | **2,0** | **3,3** | **2,7** | **1,8** | **2,0** | **2,3** | **3,9-** | **3,6-** | **3,1-** | **6,6** | **6,3** | **6,0** |
| منها : - الولايات المتحدة | *2,7* | *4,2* | *3,5* | *2,3* | *2,7* | *3,4* | *5,0-* | *4,7-* | *4,1-* | *6,0* | *5,5* | *5,1* |
| - اليابان | *1,8* | *2,3* | *2,7* | *-0,2* | *0,0* | *-0,3* | *8,1-* | *6,6-* | *5,8-* | *5,3* | *4,7* | *4,4* |
| **الاتحاد الأوروبي** | **1,3** | **2,4** | **1,6** | **2,0** | **2,0** | **2,1** | **3,0-** | **2,6-** | **2,3-** | **8,1** | **9,1** | **8,7** |
| منه : - منطقة الأورو | *0,7* | *2,1* | *1,3* | *2,1* | *2,1* | *2,2* | *3,0-* | *2,7-* | *2,3-* | *8,7* | *8,9* | *8,6* |
| **البلدان الصاعدة والنامية** | **6,7** | **7,6** | **7,2** | **5,8** | **5,7** | **5,4** | **3,4-** | **2,1-** | **1,3-** | **-** | **-** | **-** |
| منها : - تونس | *5,6* | *6,0* | *4,2* | *2,7* | *3,6* | *2,0* | *3,2-* | *2,3-* | *2,6-* | *14,5* | *14,2* | *14,2* |
| - المغرب | *5,5* | *4,2* | *1,8* | *1,5* | *1,5* | *1,0* | - | - | - | - | - | - |
| - إفريقيا الجنوبية | *3,0* | *4,5* | *4,9* | *5,8* | *1,4* | *3,4* | - | - | - | - | - | - |
| - الشيلي | *3,7* | *6,1* | *6,3* | *2,8* | *1,1* | *3,1* | - | - | - | - | - | - |

**المصدر** : آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والبنك المركزي الأوروبي وتقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2005 ووزارة التنمية والتعاون الدولي والمعهد الوطني للإحصاء بالنسبة للإحصائيات المتعلقة بتونس.

(1) أساس 100 سنة 2000 (2) أغلبية البلدان المتقدمة (-) غير متاح

■ وقد تأتى **النمو الاقتصادي** عن المناطق الرئيسية التي تتميز بالخاصيات التالية :

ففي **منطقة الأورو**، بقي النشاط الاقتصادي دون ما تحقق في العام السابق بشكل ملحوظ. وارتفعت نسبة النمو إلى 1.3٪ مقابل 2.1٪ من جرّاء ضعف الطلب الداخلي وخاصة استهلاك العائلات خلال النصف الأول من السنة. وشمل هذا المسار أغلبية بلدان منطقة الأورو وعلى وجه الخصوص فرنسا وألمانيا اللتين تمثلان أهم اقتصادين في المنطقة، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي فيهما من 2.1٪ و 1.6٪ على التوالي إلى 1.4٪ و 0.9٪.

وفي **المملكة المتحدة**، تباطأ النمو بشكل ملحوظ، حيث تراجع بين سنة وأخرى، من 3.1٪ إلى 1.8٪. فقد تأثر الاستهلاك الخاص بالانعكاسات السلبية لآثار "الثروة" المرتبطة بتراجع سوق السكن وبارتفاع نسب الفائدة قصيرة الأجل منذ سنتين.

أما في **بقية أوروبا وآسيا الوسطى** فتباطأ النشاط الاقتصادي بشدة في عام 2005 مع نمو للناتج المحلي الإجمالي قدر بـ 5.3٪ أي دون نمو سنة 2004 (6.5٪). وقد نتج هذا التراجع عن انخفاض أثر الطلب الداخلي والخارجي وعن ارتفاع أسعار المواد البترولية. وعلى هذا الأساس، تراجعت نسبة النمو من7.2٪ إلى6.4٪ في روسيا ومن 12.1٪ إلى2.6٪ في أوكرانيا ومن5.3٪ إلى3.2٪ في بولونيا ومن8.9٪ إلى 7.4٪في تركيا.

وفي **الولايات المتحدة**، ساهم غلاء البترول وارتفاع نسب الفائدة قصيرة الأجل والاضطرابات غير العادية التي أحدثها موسم الأعاصير في تباطؤ النمو الذي تراجع من 4.2٪ إلى 3.5٪ في سنة 2005.

وتواصل النمو في **اليابان** خلال سنة2005، حيث تقدم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.7٪ بالنسق السنوي مقابل 2.3٪ في عام 2004 تحت تأثير توسع الطلب الداخلي المترتب عن التحسن المتواصل للمداخيل والظروف الملائمة للتشغيل وكذلك بفضل نمو الاستثمارات الأجنبية التي شجعت عليها شروط التمويل المثلى وانتعاش الصادرات وخاصة نحو الصين.

وواصلت **الصين** توسعها من خلال تحقيق تقدم لناتجها المحلي الإجمالي من9.9٪ إلى10.1٪ فالإصلاحات الاقتصادية الكبيرة التي أدخلتها السلط منذ بضعة عقود قصد الفتح التدريجي للاقتصاد لآليات السوق واصلت إعطاء ثمارها.

ولايزال الوضع الاقتصادي في **أمريكا اللاتينية** يتحسن بشكل واضح (4.3٪) ولكن بنسق أقل تدعما من سنة2004 (5.6٪). ويعزى هذا التباطؤ أساسا إلى فتور نسق النمو في البرازيل والمكسيك، حيث قدر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بـ 2.3٪ و3٪ على التوالي مقابل 4.9٪ و4.2٪ قبل سنة. وبالمقابل، سجلت الأرجنتين نموا في إجمالي ناتجها المحلي بـ 9.2٪ مقابل 9٪ في سنة 2004.

وبقي النمو قويا في **إفريقيا ما وراء الصحراء**، حيث بلغ 5.5٪ في سنة2005 مقابل5.6٪ في سنة 2004. وبلغ النمو بالنسبة لجملة البلدان المصدرة للنفط7٪ بالقيمة الحقيقية مقابل 7.2٪ قبل سنة. ومن بين هذه البلدان، تسارع النمو في نيجيريا (6.9٪ مقابل 6٪) ولكنه تباطأ في بلدان أخرى ولا سيما في التشاد وغينيا الإستوائية.
وفيما يتعلق بالبلدان المستوردة للنفط، فقد قدّرت نسبة النمو الإقتصادي بـ 4.4٪ (مقابل4.8٪). ومن بين هذه البلدان، دعم ارتفاع أسعار المعادن النشاط في بلدان مثل إفريقيا الجنوبية وزمبيا.

بيد أن تراجع أسعار المواد الغذائية والمواد الأولية الفلاحية وكذلك نقص الإنتاج الغذائي الراجع إلى الظروف المناخية أثر على النمو في منطقة الساحل وأجزاء من إفريقيا الشرقية والوسطى مثل زمبابواي (-6.5٪ مقابل 3.8٪ في سنة 2004).

وفي جانب آخر، تسبب تواضع النتائج التي حققتها سوق القطن في تراجع النمو ببلدان منطقة فرنك المجموعة المالية الإفريقية التي قدر إجمالي ناتجها المحلي بـ 4.1٪ مقابل 7.7٪ في العام السابق.

وفي **منطقة المغرب العربي**، واصل النشاط الاقتصادي تدعمه ولكن بنسق أقل اطرادا (4.1٪ مقابل 5.1٪).
وقد أدت زيادة صادرات البترول والنشاط المدعم في الخدمات والبناء إلى نمو قوي في الجزائر (5.3٪ مقابل 5.2٪ في سنة 2004).

أما في **المغرب** فتأثر النمو بجفاف جدي نزل بالناتج المحلي الإجمالي من 4,2٪ في سنة 2004 إلى 1,8٪ في عام 2005.

وسجلت البلدان المصدرة للبترول في **الشرق الأوسط** إرتفاعا هاما على مستوى مقابيض التصدير،حيث ترتب عنه نمو وسطي في المنطقة يساوي 5,9٪ مقابل 5,4٪ في سنة 2004.

■ وتقدمت **التجارة العالمية**، التي تقاس بصادرات السلع، بنسبة 6٪ بالقيمة الحقيقية بعد ارتفاعها الاستثنائي بـ9٪ في سنة 2004. وقد تم تسجيل هذا التباطؤ الذي يدل على انخفاض نسق الاقتصاد العالمي، منذ منتصف سنة 2004.

وفعلا، فبعدما ازدادت صادرات السلع بنسق سنوي يساوي 16٪ في اواسط 2004، تراجعت إثر ذلك ولم يصبح تقدمها مقدرا إلا بـ8,5٪ خلال الربع الثالث من سنة 2005.
وشمل هذا التباطؤ بالخصوص صادرات البلدان ذات الدخل المرتفع التي ازدادت في الحجم بأقل من 4٪ بالنسق السنوي خلال الربع الأول من سنة 2005.

وكانت كميات صادرات السلع للبلدان النامية مدعمة نسبيا من خلال تقدمها المقدر بـ12٪ في منتصف سنة 2005.

■ وعلى مستوى **أسواق المواد الأساسية**، تصاعدت أسعار المواد البترولية للسنة الثانية تباعا. وقد ارتفع سعر برميل ابرنتب بالمعدل السنوي إلى 55 دولار أمريكي في المتوسط أي بزيادة 45٪ عن معدل 2004. وتأتى المستوى المرتفع للأسعار أساسا من الاختلال المستمر بين العرض والطلب و تلاشي الطاقات غير المستعملة لسلسلة التزويد على امتداد طول السنة.

وشهدت أسعار المواد الأولية الأخرى من غير الطاقة بعض الانخفاض في شهري أفريل وماي قبل أن تستقر بشكل عام خلال الأشهر الستة الموالية. ثم استأنفت ارتفاعها بداية من شهر نوفمبر 2005. وقد ازدادت أسعار المواد الأولية الأخرى من غير الطاقة في المعدل بـ9,5٪ بحساب الدولار الأمريكي في سنة 2005.

■ وفي مجال **المدفوعات الخارجية**، تفاقمت الاختلالات العالمية للميزان الجاري، وقد شهدت الولايات المتحدة توسعا في العجز الجاري إلى 6,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5,7٪ قبل سنة.

كما سجل حساب المعاملات الجارية لمنطقة الأورو عجزا بنسبة 0,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل فائض بـ 0,6٪ في سنة 2004، ومرد ذلك أساسا إلى تدهور فائض السلع وبدرجة أقل عن اتساع عجز المداخيل.

■ وواصلت **أسواق رؤوس الأموال** تقدمها رغم ارتفاع أسعار البترول وتشديد السياسة النقدية للولايات المتحدة.

واستمرت أسواق البورصة في منطقة الأورو على ارتفاعها المسجل منذ بداية سنة 2003.

واختتم مؤشر دوادجونس (Eurostoxx) السنة بكسب قدره 23٪ بالمقارنة مع نهاية السنة السابقة، بسبب التراجع الحاد لنسب الفائدة الحقيقة طويلة الأجل، وهو ما أفاد إلى حد كبير تسعيرات البورصة في المنطقة. فيما شهدت سوق البورصة الأمريكية نتائج أضعف كما يظهر من خلال مؤشر "ستنداردااند بورس Standard & Poors".

وبالمقابل، انفرد المؤشر الياباني "نيكاي 225" بتحقيق أفضل أداء بالنسبة للعام باعتبار المناخ الجد ملائم للأعمال.

وعلى مستوى الأسواق الرقاعية، تراجع المردود الرقاعي طويل الأجل في منطقة الأورو وعكس بذلك أساسا المردود الرقـاعـي الحقيقي الأضعف، نظرا لأن استباقات التضخم لم تشهد تغييرا كبيرا.
وفي الولايات المتحدة، ازدادت نسب المردود طويل الأجل بشكل ضعيف رغم كل الجهود المبذولة بهدف احتواء التضخم.

■ وتميزت **سوق الصرف أساسا** بفترة تراجع معمم لليان إزاء العملات الرئيسية رغم العلامات الإيجابية للآفاق الاقتصادية في اليابان.

وبلغ سعر الصرف الفعلي الإسمي للأورو بعد انخفاضه الطفيف في سبتمبر 2005، مستواه لنهاية سبتمبر قياسا بعملات أهم الشركاء التجاريين الثلاثة والعشرين للاتحاد الأوروبي، إلا أنه يبقى دون سعره الوسطي لسنة 2004 بـ2,3٪.

وبالمقابل، ارتفع الدولار في سنـة 2005 إزاء العملات الرئيسية الأخرى وخاصة تجاه الأورو، إذ استفاد من فارق نسب الـفـائـدة لصالح الولايات المتحدة باعتبار آفاق النمو الأعلى وزيادة الاستثمارات في المحفظة بما يشير إلى طلب أجنبي قوي على الأصول الأمريكية على حساب الأورو. وبلغ الارتفاع، بين نهاية سنة وأخرى، حوالي 14٪ و 14,4٪ تجاه الأورو واليان على التوالي.

وفي جانب آخر، قررت الصين اعتماد نظام صرف أكثر مرونة يرتكز على تعويم مراقب بالمقارنة مع سلة من العملات، بالإضافة إلى ترفيع قيمة اليوان الصيني بـ2,1٪ إزاء الدولار الأمريكي.

■ وقد تفاقم، **ارتفـاع أسعار الاستهـلاك** مؤخرا في العديد من البلدان وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة، وهو ما يعكس إلى حد كبير المستوى المرتفع لأسعار البترول والمواد المكررة. وازدادت الأسعار عند الاستهلاك بنسبـة 2,7٪ في المعدل بالنسق السنوي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

ولتهدئة توترات الأسعار، اضطر بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى الترفيع في النسبة الرئيسية للأموال الفيدراليـة بـ 200 نقطة أساسية من خلال ثماني زيادات متتابعة بـ25 نقطة أساسية في كل مرة لترتقي إلى 4,25٪ في نهاية سنة 2005.

كما رفع البنك المركزي الأوروبي من جهته، رغم تباطؤ النشاط الاقتصادي في منطقة الأورو، في نسبته الرئيسية بـ25 نقطة أساسية يوم غرة ديسمبر 2005 للارتقاء بها إلى 2,25٪ علما بأن مستوى التضخم بقي شبه مستقر، حيث انتقل بين سنة وأخرى من 2,1٪ إلى 2,2٪.

■ وفي **مجال المالية العمومية**، تحسنت الوضعية الجملية بالمقارنة مع العام الماضي كما يظهر من خلال مستوى عجز الميزانية في مجموع البلدان المتقدمة والذي تراجع بين عام وآخر، من 3,6٪ إلى 3,1٪.

بيد أن العديد من اقتصاديات البلدان المتقدمة مازالت تشهد عجزا هاما في الميزانية إلى درجة تجعل مواصلة تطهير الميزانيـة أمرا ضروريا.
ففي الولايات المتحدة تراجع العجز من 4,7٪ إلى 4,1٪ بفضل التقدم الهام للمقابيض الجبائية بعنوان الضرائب على الأرباح.

وفي منطقة الأورو، انحصر العجز في 2,3٪ مقابل 2,7٪ في عام 2004 في وقت بقي فيه المستوى في الاقتصاديات الرئيسية للمنطقة مرتفعا وقريبا من 3٪ أو يفوقها.

وعلى هذا الأساس، بلغ العجزفي ألمانيا وفرنسا 3,3٪ و2,9٪ على التوالي مقابل 3,7٪ في العام السابق.

## ب- تطور الاقتصاد التونسي

بالرغم من المحيط الدولي غير الملائم المرتبط أساسا بالأثر المزدوج لضعف الطلب في أوروبا وتكثف المنافسة العالمية بعد حذف حصص النسيج والملابس في سنة 2005 وعلاوة على بقاء أسعار البترول في مستويات مرتفعة، سجل الاقتصاد التونسي نتائج مرضية في الجملة.

فمواصلة توسع الخدمات وخاصة منها السياحة والنقل الجوي والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة وكذلك تحسن المبـادلات الخارجية عوضت وزيادة التباطؤ الطفيف في نسق تطور قطاع الفلاحة والصيد البحري وتراجع الإنتاج في الصناعات الغذائية وصناعات النسيج والملابس والجلود.

وقد تدعم النشاط الاقتصادي بداية من النصف الثاني من عام 2005، وهو ما مكن من تحقيق نسبة نمو تساوي 4,2٪ بالقمة الحقيقية بالنسبة لكامل السنة مقابل 6٪ في سنة 2004.

■ ورغم التباطؤ الطفيـف **للموسم الفلاحي** 2004-2005 قياسا بالموسم السابق، فإنه جرى في ظروف عادية على إثـر الأمطار الهامة المسجلة منذ شهر ديسمبر 2005، وبلغ الإنتاج مستوى أعلى من المعدل.

■ وقد عكس **الإنتاج الصناعي** في الجملة نشاطا في تواصل مع المسار نحو الركود المسجل منذ نهاية سنة 2004.

وتقدم مؤشر الجملة خلال سنة 2005 بـ0,9٪ فقط مقابل 4,8٪ في العام السابق.

وتم تسجيل هذا التباطؤ في التوسع خاصة على مستوى الصناعات المعملية (0,7٪ مقابل 5,1٪ في سنة 2004). بل وسجلت صناعات النسيج والملابس والجلود والصناعات الغذائية تراجعا بـ 5٪ و1,1٪ على التوالي مقابل 0,6٪ و7,2 في سنة 2004.

كما تواصل التراجع في القطاع المنجمي (-1,5٪ مقابل -0,6٪).
أما قطاع الطاقة فازداد إنتاجه بنسبة 2,3٪ بالحساب السنوي بفضل تحسن إنتاج الكهرباء وتوزيعها (+4,8٪).

■ وكان **النشاط السياحي** حسن الأداء حسب المؤشرات الرئيسية للقطاع. وفعلا، فقد استقطبت تونس قرابة 6,4 ملايين سائح في سنة 2005. وارتفعت المقابيض السياحية بالعملة الأجنبية إلى 2.587 مليون دينار مقابل 2.290 مليون في سنة 2004 أي بزيادة تساوي 13٪. وتقدمت البيتات بـ8,4٪ في سنة 2005 لتتجاوز 36 مليون وحدة، وهو ما أدى إلى زيادة معدل الملء النسبي بـ 2,8 نقطة مائوية ليرتفع إلى 51,5٪ في المتوسط خلال سنة 2005.

■ وقد تدعم النمو الاقتصادي كذلك بفضل ازدياد الاستثمارات، من ذلك أن إجمالي **تكوين رأس المال الثابت** ارتفع إلى 8.410 ملايين دينار أي بزيادة تساوي 6,3٪ مقابل 5٪ في سنة 2004.
وقد استفادت الصناعات المعملية بالخصوص من هذه الزيادة.وفعلا، فإن إجمالي تكوين رأس المال الثابت في هذا الفرع شهد انتعاشا من خلال بلوغه 1.030 مليون دينار أو +3,7٪ بعد انخفاضه بنسبة 2,7٪ في سنة 2004.

وواصلت الاستثمارت المرصودة في الصناعات الميكانيكية والكهربائية من جهتها تقدمها،حيث بلغت 200 مليون دينار مقابل 185 مليون في سنة 2004.

وبالمقابل، سجلت الاستثمارات على مستوى فرع النسيج والملابس والجلود ركودا بالمقارنة مع مستواها لعام 2004.

وبقيت نسبة الاستثمار مستقرة في مستوى 22,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين سنة وأخرى.

■ وأسفر **ميزان المدفوعات** عن فائض قدره 1.216 مليون دينار خلال سنة 2005 مقابل 1.213 مليون في عام 2004.

وسار ميزان المدفوعات الجارية بشكل إيجابي خلال سنة 2005، ذلك أن العجز تراجع من 686 مليون إلى 393 مليون دينار أي بـ2٪ و1,1٪ على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد ساهم تقلص مبلغ العجز التجاري بـ411 مليون دينار وتحسن فائض ميزان الخدمات بـ 316 مليون دينارا أيما مساهمة في هذا التطور.

ويسر نمو الصادرات بنسق أسرع من الواردات (12,9٪ و7,2٪ على التوالي) تحسين نسبة التغطية بـ4,1 نقاط مائوية، حيث بلغت 79,6٪ مقابل 75,5٪ في عام 2004. كما ازدادت المقابيض السياحية بنسبة 13٪.

وازدادت المقابيض بعنوان الاستثمارات المباشرة الراجعة أساسا إلى عمليات تخصيص الشركة التونسية الجزائرية للأسمنت الأبيض (48,5 مليون دينار)* وبنك الجنوب بقيمة 98 مليون دينار لفائدة مجمع وفاء بنك وبنكو سانتندر بـ131 مليون دينار، وهو ما رفع فائض ميزان الاستثمارات الأجنبية إلى 940 مليون دينار مقابل 767 مليون في سنة 2004.

وقد مكن تخفيف العجز التجاري بمعية ازدياد الدخول الصافي لرؤوس الأموال من تدعيم المدفوعات الخارجية، وذلك رغم تراجع فائض عمليات رأس المال والمالية (1.640 مليون دينار مقابل 1.930 مليون) تحت تأثير تقلص فائض ميزان القروض والاقتراضات بمبلغ 385 مليون دينار.

■ وفي **مجال المالية العمومية**، بلغ عجز الميزانية بدون اعتبار إطفاء الدين 2,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2,3٪ في سنة 2004.

وفعلا، فقد حصل تباطؤ على مستوى نمو المقابيض الذاتية(6,6٪ مقابل 11,4٪ في سنة 2004) مرده أساسا إلى انخفاض المقابيض غير الجبائية (-6,2٪ مقابل +23٪ في سنة 2004).

وارتفعت نفقات الدولة من جهتها إلى 13.025 ملايين دينار مقابل 13.004 ملايين في عام 2004.

■ وعلى **الصعيد النقدي**، ازدادت المكونة نقد 3 بـ11٪ مقابل 10,3٪ قبل سنة. وبلغ هذا التقدم بحساب المعدلات 9,6٪ مقابل 8,6٪ في سنة 2004 مقارنة بنمو اقتصادي اسمي يساوي 6,2٪ مقابل 8,8٪ في عام 2004، وهو ما رفع نسبة السيولة من 58,8٪ إلى 61,7٪ .
وفيما يتعلق باستعمالات الجهاز المالي فقد ازدادت المستحقات الصافية على الخارج بـ 986 مليون دينار مقابل 848 مليون.

وفعلا، فبعدما شهدت هذه المستحقات تراجعا خلال الفترة سبتمبر-نوفمبر خاصة بسبب الأثر السلبي لتسديد الاقتراض الرقاعي اساموراي الرابعب في شهر سبتمبر بمبلغ 15.375 مليون يان، تقدمت بـ 186 مليون في ديسمبر 2005، على إثر تحصيل هبة من الاتحاد الأوروبي بـ63,1 مليون دينار وسحب مبلغ بـ58,5 مليون أورو من القرض الذي منحه البنك الإفريقي للتنمية في إطار برنامج دعم القدرة التنافسية للاقتصاد. وعلى هذا الأساس، بلغت الموجودات الصافية من العملة الأجنبية 5.872 مليون دينار في ديسمبر 2005 أي بما يغطي 124 يوما من التوريد مقابل 107 أيام في ديسمبر 2004.
وازدادت المستحقات الصافية على الدولة بـ341 مليون دينار مقابل 536 مليون في ديسمبر 2004. ويعزى هذا التباطؤ إلى فتور قائم رقاع الخزينة لدى الجهاز المالي (103 ملايين دينار مقابل 444 مليون في سنة 2004).

* تم التفويت في الشركة التونسية الجزائرية بقيمة 97 مليون دينار لمجموعة إسمنت إسبانية مقابل اقتناء 100٪ من الأسهم. ووقع توزيع هذا المبلغ بالتساوي على المساهمين الأصليين في الشركة.

أما المساعدات للاقتصاد فازدادت بنسبة 6,3٪ مقابل 5,3٪ في ديسمبر 2004. وقد نتج هذا التطور عن زيادة القروض من الموارد العادية (7,1٪ مقابل 8,2٪) وقائم محفظة السندات بـ10,9٪ مقابل 1,6٪ في عام 2004. وشهد قائم أوراق الخزينة انتعاشا بـ52 مليون دينار مقابل انخفاض بـ129 مليون في العام السابق.

وبالمقابل، واصل قائم القروض من الموارد الخصوصية سيره نحو الانخفاض وإن بنسق أقل حدة (-141 مليون دينار مقابل-216 مليون).

وحسب مركزية المخاطر وسجل القروض للأفراد، فإن قطاع الخدمات استفاد أكثر من غيره من زيادة القروض الممنوحة أي 1.186 مليون دينار (668 مليون دينار في سنة 2004) يليه قطاع الصناعة (425 مليون دينار مقابل 415 مليون).

■ وقد أمكن التحكم في **التضخم** رغم الضغوط التي تدفع باتجاه ارتفاع أسعار بعض مكونات سلة الاستهلاك بما وضع المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك العائلي في مستوى 2٪ بالنسق السنوي مقابل 3,6٪ في سنة 2004. ونتج هذا التحكم في الأسعار عن شبه استقرار أسعارالمواد الغذائية (+0,1٪ مقابل 5٪ في سنة 2004).

وأمكن تخفيف الارتفاع الملموس لأسعار الزيوت (+17,2٪ مقابل +2,1٪ في سنة 2004) بفعل انخفاض أسعار الخضر (-3,9٪ مقابل 7,3٪) وأسعار الغلال (-8,6٪ مقابل 4,5٪) والتراجع الحاد لأسعار الدواجن (-7,3٪).

# تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في تونس

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

| المسمّى | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | التغيرات بـ ٪ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 2003/2004 | 2004/2005 |
| **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (سنة 1990)** | **18.330** | **19.349** | **20.517** | **21.384** | **6,0** | **4,2** |
| الناتج المحلي الإجمالي بدون الفلاحة والصيد البحري | 16.339 | 16.930 | 17.853 | 18.853 | 5,5 | 5,6 |
| إجمالي الناتج الوطني للفرد (بالدينار) | 2.921 | 3.122 | 3.368 | 3.530 | 7,9 | 4,8 |
| الاستهلاك الوطني الكلي | 23.520 | 25.366 | 27.600 | 29.490 | 8,8 | 6,8 |
| الادخار الوطني الإجمالي | 6.600 | 7.123 | 7.799 | 7.968 | 9,5 | 2,2 |
| نسبة الادخار الوطني(بـ٪ من إجمالي الدخل الوطني المتاح)[1] | 21, 9 | 21,9 | 22,0 | 21,3 | 0,1 | 0,7- |
| إجمالي تكوين رأس المال الثابت | 7.607 | 7.536 | 7.914 | 8.410 | 5,0 | 6,3 |
| نسبة الاستثمار (بـ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)[1] | 25,4 | 23,4 | 22,6 | 22,6 | 0,8- | 0,0 |
| **مؤشر الأسعار عند الاستهلاك(2000=100)** | **104,8** | **107,6** | **111,5** | **113,8** | **3,6** | **2,0** |
| إحداث مواطن الشغل(بآلاف المواطن)[2] | 65,0 | 67,4 | 74,4 | 76,5 | 10,4 | 2,8 |
| عجز الميزان التجاري | 3.762 | 3.696 | 3.905 | 3.494 | 5,7 | 10,5- |
| **نسبة التغطية ( الواردات بالصادرات بـ٪)[1]** | **72,2** | **73,7** | **75,5** | **79,6** | **1,8** | **4,1** |
| المقابيض السياحية | 2.021 | 1.903 | 2.290 | 2.587 | 20,3 | 13,0 |
| **العجز الجاري((بـ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)** | **3,5** | **2,9** | **2,0** | **1,1** | **0,9-** | **0,9-** |
| **حاصل الميزان العام للمدفوعات[3]** | **200+** | **496+** | **1.213+** | **1.216+** | **717** | **3** |
| مُعامل خدمة الدين الخارجي(بـ٪ من المقابيض الجارية)[1] | 14,9 | 13,1 | 14,1 | 12,1 | 1,0 | 2,0- |
| نسبة التداين الخارجي(بـ٪ من إجمالي الدخل الوطني المتاح)[1] | 53,5 | 53,4 | 54,3 | 54,6 | 0,9 | 0,3 |
| **عجز الميزانية(بـ٪ من الدخل المحلي الإجمالي)[1]** | **2,5** | **3,2** | **2,3** | **2,6** | **0,9-** | **0,3** |
| **التداين الكلي للدولة\ الناتج المحلي الإجمالي (بـ٪)[1]** | **61,0** | **60,0** | **58,6** | **58,3** | **1,4-** | **0,3-** |
| **مجموع النقد نقد3 للجهاز المالي** | **18.302** | **19.457** | **21.466** | **23.821** | **10,3** | **11,0** |
| نسبة سيولة الاقتصاد(نقد3\ الناتج المحلي الإجمالي) بـ٪[1] | 59,1 | 58,9 | 58,8 | 60,7 | 0,1- | 1,9 |
| **الموجودات الخارجية الصافية[3]** | **1.909** | **2.279** | **3.127** | **4.113** | **848** | **986** |
| منها: الموجودات من العملة الأجنبية[3] | 3.011 | 3.503 | 4.733 | 5.872 | 1.230 | 1.139 |
| بحساب أيام التوريد[4] | 80 | 90 | 107 | 124 | 17 | 17 |
| **المستحقات الصافية على الدولة[3]** | **3.391** | **3.289** | **3.825** | **4.166** | **536** | **341** |
| **مساعدات الجهاز المالي للاقتصاد** | **20.954** | **21.911** | **23.083** | **24.538** | **5,3** | **6,3** |

**المصدر:** التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2004 ووزارة التنمية والتعاون الدولي ووزارة المالية والمعهد الوطني للإحصاء.

(1) تغيرات بالنقاط المائوية (3) تغيرات بملايين الدنانير

(2) في الأنشطة غير الفلاحية (4) تغيرات بحساب الأيام

## سـوق الصـرف

تطور نشاط سوق الصرف بنسق أقل تدعما من العام الماضي. فبعدما سجل الحجم الجملي للمعاملات بالحاضر ارتفاعا بـ27٪ في سنة 2004، لم يزدد إلا بـ3,7٪ بسبب انخفاض المعاملات بالعملة الأجنبية مقابل الدينار بـ 156 مليون دينار أي -1,5٪ مقابل زيادة بنسبة 24٪ في سنة 2004 وتباطؤ نسق نمو المعاملات بالعملات الأجنبية فيما بينها (7٪ مقابل 28,8٪ في العام السابق).

و سجل الدينار بحساب المعدلات السنوية، انخفاضا إزاء الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية.

### سير الدينار إزاء أهم العملات الأجنبية

ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف الدولية بسبب زيادة فارق الفائدة بين الولايات المتحدة وكبريات المناطق الاقتصادية الأخرى لفائدة الأولى وقوة الطلب الأجنبي على الأصول الأمريكية كما يظهر من خلال زيادة الاستثمارات في المحفظة في الولايات المتحدة.

وبالرجوع إلى أسعار نهاية الفترة، انخفضت قيمة الدينار إزاء الدولار الأمريكي بنسبة 12٪. كما انخفض الدينار إزاء الجنيه الاسترليني (1,8٪) مقابل الدرهم المغربي (2,1٪) والين الياباني (0,5٪). وبالمقابل، ارتفع الدينار (1,8٪) تجاه الأورو بـ 1,6٪.

وبحساب المعدلات السنوية، انخفض الدينار في سنة 2005 بنسبة 4٪ إزاء كل من الأورو والدولار الأمريكي والدرهم المغربي وبـ3,2٪ تجاه الجنيه الإسترليني و2,2٪ مقابل الين الياباني.

### معدلات أسعار صرف أهم العملات المسعرة مقابل الدينار[1]

(العمليات في الحسابات و بالحاضر)

| المسمّى | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | التغيرات بـ ٪ [2] 2003/2004 | 2004/2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 دولار أمريكي | 1,4390 | 1,4212 | 1,2877 | 1,2456 | 1,2981 | 3,4 | 4,0- |
| 1 أورو | 1,2877 | 1,3418 | 1,4573 | 1,5486 | 1,6126 | 5,9- | 4,0- |
| 1 جنيه إسترليني | 2,0649 | 2,1242 | 2,0943 | 2,2730 | 2,3492 | 7,9- | 3,2- |
| 1000 ين ياباني | 11,7993 | 11,3004 | 11,0600 | 11,4812 | 11,7453 | 3,7- | 2,2- |
| 10 دراهم مغربية | 1,2737 | 1,2887 | 1,3391 | 1,4021 | 1,4601 | 4,5- | 4,0- |

**المصدر:** التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2005.

(1) سعر السوق المصرفية

(2) العلامة (-) تعني انخفاض قيمة الدينار والعلامة (+) ارتفاع قيمته.

# سير المعاملات في سوق الصرف

## العمليات بالحاضر

بعد الانتعاش الملحوظ المسجل في سنة 2004، لم يزدد حجم العمليات في السوق إلا بنسبة 4٪ مقابل 26,9٪ في سنة 2004 و-2,8٪ في عام 2003.

وارتفعت حصة السوق المصرفية إلى 92٪ من الحجم الجملي للمعاملات مقابل 85٪ في سنة 2004. وقد أنجزت البنوك 81٪ من هذه العمليات والبنوك غير المقيمة 19٪.

وارتفع **تدخل البنك المركزي التونسي** إلى 766 مليون دينار مقابل 1.480 مليون في سنة 2004، فيما ازداد تدخل البنوك، بين عام وآخر، بـ 558 مليون دينار، وهو ما يؤكد تحسن السيولة المصرفية.

ولاتزال العمليات : عملات أجنبية مقابل الدينار في السوق **المصرفية** وعلى مستوى البنك المركزي تتم في أغلبيتها على شكل معاملات : أورو مقابل الدينار، بيد أن حصتها تراجعت من 55٪ إلى 50٪ في سنة 2005، وشهدت المعاملات : دولار مقابل الدينار حصتها تزداد بنسبة 4٪، إذ انتقلت من 42٪ إلى 46٪.

وبلغ حجم المعاملات بالعملات فيما بينها 17.595 مليون دينار مقابل 16.444 مليون في سنة 2004 أي بزيادة 1.151 مليون دينار، وارتفعت حصتها في العمليات بالحاضر إلى 64٪ مقابل 62٪ في العام السابق.وقد تم إنجاز 93٪ منها من قبل المراسلين الأجانب.

## العمليات لأجل

ارتفع حجم عمليات الصرف لأجل إلى 1.674 مليون دينار في سنة 2005 مقابل 1.430 مليون لسنة 2004 أي بزيادة 244 مليون دينار.

وبلغت حصة المعاملات لتغطية الواردات 71٪ من الحجم المنجز بين البنوك والمؤسسات مقابل 29٪ لتغطية الصادرات.
وبلغت عمليات البيع الآجل من قبل الوسطاء المعتمدين التونسيين 1.179 مليون دينار أي بزيادة 116 مليون دينار. أما الشراءات لأجل، فانتقلت من 335 مليون إلى 476 مليون دينار.

وكانت حصة المعاملات المنجزة بالأورو في الحجم الجملي للمعاملات بنسبة 55٪ للبيوعات الآجلة و72٪ للشراءات الآجلة.
وبلغت العمليات بالدولار 40٪ و 27٪ على التوالي بالنسبة للبيوعات والشراءات الآجلة.

## تطوّر مؤشرات سوق الصرف

(بملايين الدنانير)

| المسمّى | نهاية الفترة 2003 | 2004 | 2005 | التغيرات بـ ٪ 2003/2004 | 2004/2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| **العمليات بالحاضر** | **20.961** | **26.600** | **27.595** | **26,9+** | **3,7+** |
| **أ- العمليات : عملات مقابل الدينار** | **8.191** | **10.156** | **10.000** | **24,0+** | **1,5-** |
| * السوق فيما بين البنوك | 6.774 | 8.676 | 9.234 | 28,1+ | 6,4+ |
| منها : - البنوك المقيمة | 5.027 | 6.615 | 7.439 | 31,6+ | 12,5+ |
| - البنوك غير المقيمة | 1.747 | 2.061 | 1.795 | 18,0+ | 12,9- |
| * البنك المركزي التونسي | 1.417 | 1.480 | 766 | 4,4+ | 48,2- |
| **ب- العمليات : عملات مقابل عملات** | **12.770** | **16.444** | **17.595** | **28,8+** | **7,0+** |
| منها : العمليات بين الوسطاء المعتمدين التونسيين | 748 | 1.144 | 1.308 | 52,9+ | 14,3+ |
| **العمليات لأجل** | **964** | **1.430,3** | **1.674,3** | **48,4+** | **17,1+** |
| منها: العمليات بين الوسطاء المعتمدين التونسيين و المؤسسات | 945 | 1.398,1 | 1.654,6 | 47,9+ | 18,3+ |
| **المجمـــوع** | **21.925,0** | **28.030,3** | **29.269,3** | **27,8+** | **4,4+** |

**المصدر:** التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2005.

### عمليات مقايضة الصرف والعقود الآجلة لنسب الفائدة

سجلت عمليات مقايضة صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار انخفاضا بنسبة 33٪ من خلال بلوغها 322,5 مليون دينار مقابل 482,7 مليون في سنة 2004.

وفي جانب آخر، لم يقع إبرام أي عقد لضمان نسب الفائدة خلال السنة، فيما ارتفعت عمليات ضمان نسب الفائدة إلى 53,9 مليون دينار في سنة 2004.

## تطور عمليات مقايضة الصرف والعقود لضمان نسب الفائدة

(بملايين الدنانير)

| المسمّى | 2003 | 2004 | 2005 | التغيرات بملايين الدنانير 2003/2004 | 2004/2005 |
|---|---|---|---|---|---|
| السوق فيما بين البنوك | 9 | 110,4 | 1,1 | 101,4+ | 109,3- |
| العمليات مع المراسلين الأجانب | 429,8 | 366,4 | 311,7 | 63,4- | 54,7- |
| العمليات بين الوسطاء المعتمدين التونسيين والمؤسسات | 11,1 | 5,9 | 9,7 | 5,2- | 3,8 |
| **المجموع** | **449,9** | **482,7** | **322,5** | **+32,8** | **160,2-** |

**المصدر:** التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2005.

2

# الوضع النقدي والمالي والصرفي في سنة 2005

# الوضعية النقدية والمالية والصرفية في سنة 2005

## أ- الأحكام التنظيمية الجديدة المتخذة على المستوى الاقتصادي والنقدي والمالي

تم إدخال إصلاحات هيكلية جديدة في سنة 2005 قصد مواكبة الاقتصاد التونسي في عملية إندماجه في السوق العالمية، وقد شملت أساسا ما يلي :

- إعادة تنظيم السوق النقدية،
- تعزيز نشاط السوق المالية،
- دعم القدرة التنافسية للمؤسسات،
- النهوض بالاستثمارات والتشغيل،
- التحكم في استهلاك الطاقة وحماية المحيط.

### 1- إعادة تنظيم السوق النقدية

بمقتضى الأحكام التنظيمية الجديدة القاضية بإعادة تنظيم السوق النقدية (المنشور عدد 9 لسنة 2005 المؤرخ في 14 جويلية 2005 والقاضي بتنظيم السوق النقدية والمنشور عدد 10 لسنة 2005 المؤرخ في 10جويلية 2005 والمتعلق بمسك وإدارة شهادات الإيداع وحسابات أوراق الخزينة)، أصبحت السوق مفتوحة صراحة للأفراد وذلك إضافة إلى مؤسسات القرض والذوات الاعتبارية الخاضعة للقانون العام أو الخاص.

وتتم مبادلات السيولة في السوق النقدية بين :

- البنوك في إطار خطوط قروض تمنحها لبعضها البعض وبواسطة الشراء البات أو استئمان السندات العمومية أو الخاصة أو أي وسيلة أخرى تتفق عليها أطراف التعامل،
- مؤسسات القرض والذوات الاعتبارية الخاضعة للقانون العام أوالخاص أو لدى الأفراد، وهم متدخلون جدد في السوق بواسطة شهادات الإيداع،
- المؤسسات أو مع الأفراد عن طريق البنوك بواسطة سندات ديون قابلة للتداول من خلال التحويل من حساب إلى آخر وتسمى أوراق الخزينة.

وتعتبر أوراق الخزينة وكذلك شهادات الإيداع التي أصبحت قابلة للإصدار من قبل مؤسسات الإيجار المالي، كسندات ديون اسمية مجردة من ماهيتها المادية ومدرجة في حسابات خصوصية لدى مؤسسة قرض مفوضة ومصدرة أو مديرة باسم المكتتب.

ويقع تداول هذه السندات بالتحويل من حساب إلى آخر، وهي مؤجرة بنسبة ثابتة تدفع مسبقا بالنسبة للسندات التي تقل مدتها عن السنة. وأما السندات التي تفوق مدتها السنة، فيتم تأجيرها بنسبة فائدة ثابتة أو متغيرة تدفع كل فترة من السنة وعند حلول الأجل بالنسبة للفترة المتبقية من العام. ويقع ربط النسب التي تطبق على هذه السندات بنسبة مرجعية.

وتجدر الإشارة إلى أن دفع الفوائد في آجالها على السندات التي تزيد مدتها عن السنة، تم اعتماده بهدف تطوير السوق الثانوية لهذه السندات وتذليل الصعوبات التي تعرقل تداولها وتنسيق طرق احتساب الفوائد بالنسبة لكل عمليات السوق النقدية، وكان تأجير هذه السندات في الماضي مسبق التحديد ومقتطع من المنبع بقطع النظر عن مدة هذه السندات. وفيما يخص احتساب الفوائد، فإنه يتم طبق لأحكام المنشور عدد 9 لسنة 2005.

وبالمقابل، لم يطرأ تغيير على شروط الإصدار المتعلقة بمبلغ أوراق الخزينة وأجلها ومدتها.

## 2- تعزيز نشاط السوق المالية

طبقا للاستراتيجية الرامية إلى استحثاث نشاط السوق المالية باعتبار إسهامها في تعبئة الاخار طويل المدى وتمويل الاستثمار، تم اتخاذ عدة إجراءات :

### ■ تنقيح التنظيم العام لبورصة الأوراق المالية بتونس وتنظيم هيئة السوق المالية

تمثل التجديد الرئيسي المدخل على مستوى الأوراق المالية بتونس والرامي إلى تنظيم سوق الأسهم في السوقين الأولى والثانية في سوق وحيدة لسندات رأس المال.

على الشركة التي تريد أن يقع إدراجها في هذه السوق أن تنشر قوائمها المالية المصدق عليها للسنتين المحاسبتين اللتين تسبقان مطلب القبول على أن تكون قد حققت خلالهما ربحا مقابل ثلاث سنوات في السابق.

و فيما يخص سندات الشركات بحوزة العموم والتي طلبت قبولها في السوق، فيجب أن تكون أسهمها موزعة بين مائتي مساهم على الأقل مقابل خمس مائة في السابق.

وعلى كل مؤسسة تريد أن تكون مقبولة في سوق سندات رأس المال، أن تثبت يوم الإدراج على أقصى تقدير أنها وزعت لـدى العموم عددا من السندات تمثل على الأقل 10٪ من رأس مالها مقابل 20٪ للسوق الأولى و10٪ للسوق الثانية في الماضي.

وفي مجال توزيع السندات خلال الفترة التي تسبق مباشرة التسعير الأول، يمكن لهيئة السوق المالية الترخيص بإنجـاز جـزء مـن التوزيع في إطار توظيف يعرض على مستثمر أو عدة مستثمرين عندما تكون الطريقة الرئيسية المستخدمة في شـكـل عـرض عمومي للبيع وعندما تمثل العملية 10٪ على الأقل من رأس مال الشركة المعنية أو مبلغ مليوني دينار. وكانت هذه النسبة لا تقل في الماضي عن 20٪ من رأس مال الشركة أو مبلغ مليوني دينار للسوق الأولـى و10٪ من رأس المال ومبلغ مليون دينـار للسوق الثانية.

وفي مجال إعداد مطوية اقتراض موضوع ضمان، لم يعد تقديم ضامن مطلوبا عندما يكون هذا الأخير بنكا مدرجا في تسعيرة البورصة أو مرتبطا بعقد تصنيف كما نص عليه قرار وزير المالية المؤرخ في 24 أفريل 2003 (قرار وزير المالية المؤرخ في 24 سبتمبر 2005 المنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 79 بتاريخ 4 أكتوبر 2005).

## ■ إحداث الصناديق المشتركة للتوظيف في التنمية

هي صناديق للتوظيف في الأوراق المالية محدثة بمقتضى أحكام القانون عدد 105 لسنة 2005 المؤرخ في 19 ديسمبر 2005. ويتمثل غرضها أساسا في المساهمة لحساب حاملي الحصص قصد إعادة إحالتها، في تعزيز الأموال الذاتية للمؤسسات التي تنجز المشاريع التي حددها الفصل 21 من القانون عدد 92 لسنة 88 المؤرخ في 2 أوت 1988.

ويمكن أن تتخذ توظيفات هذه الصناديق شكل اكتتاب واقتناء أسهم عادية أو ذات الأولوية في الربح بدون حق التصويت وبصفة عامة كل أصناف التوظيفات التي تشبه الأموال الذاتية.

ولتشجيع المؤسساتيين على الاكتتاب في هذه الصناديق، تم الترفيع في حد القيمة الأصلية للحصص المتداولة في الصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية في مجال إصدار الحصص الجديدة من 10 ملايين إلى 50 مليون دينار (الأمر عدد 1976 لسنة 2005 المؤرخ في 11 جويلية 2005 والمنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 57 بتاريخ 19 جويلية 2005).

وقد تم تحديد النظام الجبائي لهذه الصناديق بالفصول 23 و24 و25 من قانون المالية لتصرف 2006 *. وقد أصبحت الصناديق تنتفع حسب هذا النظام الجديد بنفس الامتيازات الجبائية الممنوحة لشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية لأنها تتدخل في نفس المجالات.

وتعتبر صناديق الانطلاق المحدثة بمقتضى القانون عدد 58 لسنة 2005 المؤرخ في 18 جويلية 2005، صناديق مشتركة للتوظيف يتمثل تدخلها في مساعدة الباعثين على استغلال براءات الاختراع وكذلك على استكمال الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع قبل مرحلة الانطلاق الفعلي. وهي صناديق إدارتها موكولة إلى بنك أو وسيط بالبورصة أو إلى شركة مفوضة قانونا بإدارة محافظ الأوراق المالية لحساب الغير (القانون عدد 58 والقانون عدد 59 المؤرخان في 18 جويلية 2005 والمنشوران بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 57 بتاريخ 19 جويلية 2005).

## ■ تشجيع الشركات على إدراج أسهمها في البورصة (الفصل 29 من قانون المالية لسنة 2006)

تقرر في إطار مواصلة الجهود الرامية إلى تعبئة الادخار طويل المدى من خلال دعم العرض في السوق المالية، توسيع الحوافز الجبائية الممنوحة إلى حد الآن للمكتتبين في رأس مال الشركات العاملة في مجال الخدمات والهندسة المعلوماتية والخدمات المتصلة بها وكذلك الشركات العاملة في ميدان تكنولوجيات الاتصال والتكنولوجيات الجديدة إلى كل المؤسسات المدرجة بالبورصة مهما كان نشاطها.

* أحكام قانون المالية لسنة 2006 مقننة حسب القانون عدد 106 لسنة 2005 المؤرخ في 19 ديسمبر 2005 والمنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 101 بتاريخ 20 ديسمبر 2005.

وتشمل هذه الحوافز رفع خيار رأس مال المؤسسات المذكورة وتتمثل بالنسبة للمؤسسات التي تمنح خيار اكتتاب في طرح فائض القيمة الناتج عن رفع الخيار من قاعدة الأداء بواقع 25٪ من القيمة الحقيقية للأسهم على أن لا يتجاوز هذا الطرح 5٪ من ربح الشركة الخاضع للأداء بعد الطرح وفي إعفاء المؤسسات المذكورة من دفع ضريبة التكوين المهني والمساهمة في صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء بعنوان تحقيق الأجراء فائض قيمة على إثر رفع عملية الاكتتاب. وتجدر الإشارة إلى أن الأجراء ينتفعون بالإعفاء من دفع الأداء على الدخل بعنوان فائض القيمة.

## ■ توسيع مجال تدخل شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية

في إطار تعزيز الأموال الذاتية للمؤسسات، شهدت شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية مجال تدخلها يتوسع. وعلى الأساس، أصبح بإمكانها منح تسبقات في الحساب الجاري للشركاء لفائدة المؤسسات التي تملك فيها مساهمة.

ويتم تحديد صيغ منح هذه التسبقات وشروطها بأمر (القانون عدد 104 لسنة 2005 المؤرخ في 19 ديسمبر 2005 والمنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 101 بتاريخ 20 ديسمبر 2005).

## ■ مواصلة عمليات التحرير المالي

تقرر بهدف حث غير المقيمين على مزيد الاكتتاب في السندات التي تصدرها الدولة والشركات المقيمة، الترفيع إلى 10٪ في نسبة اكتتاب واقتناء رقاع الخزينة القابلة للتنظير من قبل غير مقيمين مقابل 5٪ في السابق والتي لم يعد احتسابها يقع على أساس قائم كل خط إصدار بل حسب الحجم نصف السنوي التقديري للإصدارات (المنشور للوسطاء المعتمدين عدد 19 لسنة 2005 المؤرخ في 8 نوفمبر 2005).

## ■ تعديل شروط اكتتاب الأوراق المالية ومسك حساباتها

تم توسيع مسك حسابات الأوراق المالية الذي كان إلى حد هذا التاريخ من المشمولات الحصرية للوسطاء في البورصة أو مؤسسات القرض العاملة بصفة وسطاء معتمدين إلى الشركة التونسية بين المهنيين لمقاصة وإيداع الأوراق المالية على إثر توقيع كراس شروط يقرره حسب الحالة منشور من البنك المركزي التونسي أو تنظيم من هيئة السوق المالية.

ويبقى الوسطاء المعتمدون خاضعين لرقابة البنك المركزي التونسي وهيئة السوق المالية كل في حدود اختصاصه دون إمكانية تفويض هذه المهمة إلى الشركة التونسية بين المهنيين لمقاصة الأوراق المالية كما في الماضي (الأمر عدد 3144 لسنة 2005 المؤرخ في 6 ديسمبر 2005 والمنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 99 بتاريخ 13 ديسمبر 2005).

## 3- دعم القدرة التنافسية للمؤسسات

تم اتخاذ تدابير خصوصية قصد دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وقد شملت :

**■ الرفع في نسبة المدخرات القابلة للطرح من الأداء الخاضع للضريبة بالنسبة لمؤسسات القرض (الفصل 30 من قانون المالية لسنة 2006)**

تقرر الترفيع من 85٪ إلى 100٪ في نسبة المدخرات القابلة للطرح من الربح الخاضع للأداء على الشركات وذلك بعنوان الأرباح المحققة بداية من غرة جانفي 2005 وحتى 31 ديسمبر 2009، بهدف تحسين أداء مؤسسات القرض التي لها صفة بنك أو مؤسسة إيجار مالي وقدرتها على مواجهة مخاطر عدم السداد مع ضمان متانة أسسها المالية.

**■ ترفيع نسبة التسبقة بعنوان استرجاع رصيد الأداء على القيمة المضافة (الفصل 31 من قانون المالية لسنة 2006)**

متابعة للتمشي الرامي إلى تيسير إجراءات استرجاع رصيد الأداء على القيمة المضافة لفائدة الشركات التي تخضع حساباتها لمدقق، تقرر الترفيع من 25٪ إلى 35٪ في نسبة الاسترجاع بدون مراقبة مسبقة.

**■ استعمال الوسائل الإلكترونية لإيداع طلب الامتياز الجبائي قبل وصول السلع (الفصل 34 من قانون المالية لسنة 2006).**

يمكن إيداع مطلب الامتياز الجبائي باستعمال الوسائل الإلكترونية الموثوقة طبقا للتشريع المتعلق بالمبادلات الإلكترونية وذلك قبل وصول البضاعة قصد تقليص الآجال الضرورية للتصريح بالبضائع للجمارك قبل رفعها.

**■ تيسير إندماج الشركات المصدرة كليا في النسيج الاقتصادي الوطني (الفصل 35 من قانون المالية لسنة 2006)**

تم الترخيص للشركات المصدرة كليا كما هو الأمر بالنسبة للشركات غير المقيمة بتقديم خدمات أو إنجاز بيوعات في إطار طلبات عروض دولية تتعلق بالصفقات العمومية لاقتناء خدمات أو سلع.

## 4- النهوض بالاستثمارات والتشغيل

تم اعتماد إجراءات جديدة قصد تيسير النهوض بالاستثمارات وقد شملت :

### ■ إفراق المؤسسات الاقتصادية

تطرح النفقات المرصودة لإنجاز عمليات الإفراق من قاعدة الأداء لدى المؤسسة التي تلجأ إلى هذه التقنية وذلك في حدود تضبط بأمر (القانون عدد 56 لسنة 2005 المؤرخ في 18 جويلية 2005).

### ■ إحداث مراكز أعمال ذات مصلحة عمومية اقتصادية

في إطار تعزيز آليات تشجيع الاستثمار، تم إحداث مراكز الأعمال بمقتضى عقد تأسيسي حسب أحكام القانون عدد 57 لسنة 2005 المؤرخ في 18 جويلية 2005.

ويسير هذه المراكز مجالس توجيه. وتبرز قوانينها الأساسية النمطية التي صادق عليها الأمر عدد 2611 لسنة 2005 المؤرخ في 24 سبتمبر 2005 صيغ إحداثها ومشمولاتها وتنظيمها الإداري والمالي وكذلك وسائل مراقبتها.

### ■ توسيع مجال التدخل لنظام تشجيع الابتكار في مجال تكنولوجيات الإعلام (الفصل 32 من قانون المالية لسنة 2006)

تقرر في هذا الصدد ترك الحرية للباعث ليختار بين المساهمة في رأس المال بواسطة شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية والحصول على اعتماد مسترجع بإدارة مؤسسة قرض. وكانت شركا ت الاستثمار ذات رأس مال تنمية في السابق هي الوحيدة التي تستطيع إدارة هذه الاعتمادات بمقتضى اتفاقية مبرمة مع وزارة المالية.

### ■ مساندة قطاع النسيج والملابس

في إطار أعمال مساندة قطاع النسيج والملابس وقصد مواجهة الصعوبات التي تعترضه على إثر دخول الاتفاقيات متعددة الألياف حيز التنفيذ، تدخل صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية من خلال إدخال صيغتين جديدتين مخصصتين لإعادة رسملة وحدات القطاع وذلك من خلال إعتماد مسترجع لفائدة أشخاص من ذوي الجنسية التونسية يستغلون مؤسسات فردية أو مساهمين في شركات صناعية تعمل في قطاع النسيج والملابس والذين ينتقلون من المناولة إلى المشاركة في الإنتاج أو مساهمة في رأس مال المؤسسات المذكورة (الأمر عدد 44 لسنة 2005 المؤرخ في 30 ماي 2005 والمنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 43 بتاريخ 31 ماي 2005).

وفيما يتعلق بالإجراءات المتخذة لفائدة التشغيل انطلقت عدة أعمال :

عممت الدولة على كل المؤسسات الخاصة الانتفاع بالتكفل طيلة سنة بـ50٪ من الأجور المدفوعة لحاملي شهادات التعليم العالي الجدد من ذوي الجنسية التونسية المنتدبين وذلك في حدود 250 دينارا في الشهر قصد حث مؤسسات القطاع الخاص على تشغيل خريجي التعليم العالي. ولا يزال صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية يتحمل تدخلات الدولة في هذا المجال من خلال تحويل الأموال الضرورية للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل التي تضطلع بإدارتها حسب برنامج توقعي يقدمه الوزير المكلف بالصناعة (القانون عدد 91 لسنة 2005 المؤرخ في 30 أكتوبر 2005 المنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 79 بتاريخ 4 اكتوبر 2005).

## 5- التحكم في استهلاك الطاقة وحماية المحيط

تقرر بمقتضى أحكام الفصلين 12 و13 من القانون عدد 106 لسنة 2005، إحداث صندوق خاص للخزينة أطلق عليه اسم "الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة" وهو مخصص لتمويل العمليات الرامية إلى ترشيد استهلاك الطاقة والنهوض بالطاقات المتجددة واستبدال الطاقة.

وهو يمنح إعانات لإنجاز العمليات المنصوص عليها في الفصل الأول من القانون عدد 82 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005، وهي إعانات تضبط مبالغها وطرقها وشروطها بأمر.

وفي إطار حماية المحيط تم القيام بتوسيع مجال تدخل صندوق مقاومة التلوث، الذي أصبح يغطي تمويل المنظومات العمومية للتصرف في أصناف النفايات ونفقات تسيير الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وكذلك بجزء من تكلفة معالجة النفايات المنزلية (الفصل 14 من قانون المالية لسنة 2006).

# ب- وضعية الجهاز المالي

## 1- السيولة المصرفية وإعادة تمويل الجهاز المالي

بعد ثلاث سنوات متتالية من تطور الموارد الذاتية لبنوك الإيداع بنسق مدعم وسير سيولتها، تواصل هذا المسار في سنة 2005 وتزامن مع :

- تدعم المستحقات على الخارج،
- انتعاش المستحقات الصافية على الدولة
- ازدياد المساعدات للاقتصاد بنسق مطرد نسبيا

### 1- أ- تطور سيولة بنوك الإيداع

انعكس توسع باب "أصول صافية على الخارج" الذي بلغ 681 مليون دينار في سنة 2005 على سيولة البنوك التي تحسنت بـ105 ملايين دينار. إلا أن هذا التحسن الذي يسرته الآثار التوسعية التي سلطتها الأصول الصافية على الخارج أساسا خف بفعل الآثار التقييدية التي سلطتها العوامل الأخرى ومنها الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول (-245 مليون دينار).

وتوسعت الموجودات في الحساب الجاري للبنوك بـ7 ملايين دينار لتبلغ 177 في سنة 2005 في حين تراجعت عمليات السياسة النقدية، بين عام وآخر، من 323 مليون إلى 225 مليون دينار.
وقد تقلب تطور السيولة المصرفية في سنة 2005 بشكل منتظم وشهد الحركات التالية :

■ **خلال الربع الأول من سنة** 2005 (بيانات بحساب المعدلات اليومية)

ساهمت الأصول الصافية على الخارج في الضغط على السيولة المصرفية بـ169 مليون دينار. وكان هذا الانخفاض سببا في زيادة العملات الأجنبية لدى الوسطاء المعتمدين بـ 76 مليون دينار بمعية تراجع الموجودات الصافية من العملة الأجنبية بـ84 مليون دينار على إثر تدهور العجز التجاري وتسديد الدين الخارجي. وقد سلطت الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول خلال الفترة قيد الدرس، أثرا تقييديا على السيولة المصرفية قدره حوالي 120 مليون دينار، وتراوحت بين حد أدنى بـ3.105 ملايين دينار وحد أقصى يساوي 3.317 مليون دينار بتاريخ 3 و19 جانفي 2005 على التوالي.

كما سلط الحاصل الصافي للإدارات العمومية أثرا توسعيا قدره 9 ملايين دينار على السيولة المصرفية. ويعزى هذا التوسع إلى انخفاض حاصل الحساب الجاري للخزينة بـ 12 مليون دينار الذي يرجع أساسا إلى النفقات التي صرفت في إطار تسديد أقساط الدين العمومي الخارجي.

وازدادت موجودات البنوك في الحساب الجاري بـ3 ملايين دينار لتبلغ 173 مليون خلال الربع الأول من سنة 2005.

■ **خلال الفترة التي تغطي الأشهر من أفريل إلى أوت**

يعزى تقلص السيولة إلى الأثر التقييدي الذي سلطته الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول أي –304 ملايين دينار بالمقارنة مع شهر مارس بمعية انخفاض باب عوامل أخرى صافيةب بـ144 مليون دينار.

ثم تحسنت السيولة المصرفية خاصة بداية من شهر سبتمبر وعلى وجه الخصوص في العشرين يوما الأخيرة. وقد اتسمت هذه الوضعية بفائض من السيولة تطلب استرداد المبالغ الفائدة من قبل معهد الإصدار. ويعزى ارتفاع الأصول الصافية على الخارج إلى زيادة الموجودات الصافية من العملة الأجنبية بـ948 مليون دينار، وهي زيادة تأتت من تدعم المقابيض السياحية والمدخرات من الأجور التي حولها العمال التونسيون المقيمون بالخارج بالتظافر مع السحوبات من الاقتراضات الخارجية من خلال الاقتراض الرقاعي بمبلغ 400 مليون أورو الذي تم تحصيله يوم 22 جوان 2005. وعلى هذا الأساس، سلط الحاصل الصافي للإدارات العمومية أثرا توسعيا بـ 76 مليون دينار على السيولة المصرفية وعكس بذلك انخفاض حاصل الحساب الجاري للخزينة بـ50 مليون دينار.

■ **خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من العام** تأكد المسار من خلال فائض في السيولة الذي اتسم بأثر توسعي سلطته الأصول الصافية على الخارج، إلا أن هذا الأثر خف بفعل الأثر التوسعي للحاصل الصافي للإدارات العمومية بـ 184 مليون دينار. وقد تطلب هذا الوضع تدخل البنك المركزي لاسترداد الفوائض من خلال طرح طلبات عروض سالبة إضافة إلي بيع رقاع الخزينة في إطار السوق المفتوحة.

## تطور عوامل السيولة المصرفية

(بيانات بحساب المعدلات اليومية بملايين الدنانير)

| الفترة / المسمّى | 2004 | 2005 | التغيرات بـ ٪ (1) 2003/2004 | التغيرات بـ ٪ (1) 2004/2005 |
|---|---|---|---|---|
| **الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول** | **3.029-** | **3.274-** | **265-** | **245-** |
| **الحاصل الصافي للإدارات العمومية** | **411+** | **401+** | **94-** | **10-** |
| منه : حاصل الحساب الجاري للخزينة | 464- | 503- | 93- | 39- |
| **أصول صافية على الخارج** | **2.385+** | **3.066+** | **666+** | **681+** |
| منها : الموجودات الصافية من العملة الأجنبية | 4.128+ | 5.122+ | 849 | 994+ |
| عوامل أخرى صافية | 80+ | 241- | 227- | 321- |
| **مجموع العوامل المستقلة (أ)** | **153-** | **48-** | **80+** | **105+** |
| طلبات العروض | 196+ | 106+ | 60- | 90- |
| استئمانات الضمان من 1 إلى 7 أيّام | 0 | 1+ | 0 | 1+ |
| شراء رقاع الخزينة لمدة 3 أشهر مع التعهد بإعادة بيعها | 101+ | 0 | 24- | 101- |
| عمليات عرضية صافية | **5+** | **9-** | **2-** | **14-** |
| عمليات السوق المفتوحة | 21+ | 127+ | 9+ | 106+ |
| **عمليات السياسة النقدية (ب)** | **323+** | **225+** | **77-** | **98-** |
| **الموجودات في الحسابات الجارية للبنوك (أ)+(ب)** | **170+** | **177+** | **3+** | **7+** |

**المصدر:** التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2005.

(1) العلامة (-) تعني الأثر التقييدي والعلامة (+) الأثر التوسعي على السيولة المصرفية.

وقد تيسر تحسن السيولة بفضل تدعم الموجودات الصافية من العملة الأجنبية بـ 220 مليون دينار بسبب أهمية المقابيض المنجرة بعنوان السحوبات من القروض الخارجية وخاصة من القرض الذي منحه البنك الإفريقي للتنمية في إطار البرنامج الرابع لدعم القدرة التنافسية للاقتصاد بمبلغ 58 مليون أورو والهبة التي منحها الاتحاد الأوروبي بمبلغ 39 مليون أورو وكذلك تحصيل إيرادات تخصيص بنك الجنوب بمبلغ 61 مليون أورو وتخصيص الشركة التونسية الجزائرية للإسمنت الأبيض بـ48,5 مليون دينار. وسلطت الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول أثرا توسعيا بـ9 ملايين دينار.

وتجدر الإشارة إلى أن الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول بلغت خلال هذه الفترة المستوى القياسي المسجل يوم 30 ديسمبر 2005 أي 3.620 مليون دينار.

وقد تيسرت هذه الوضعية بفضل موسم فلاحي جيد من الزيت وكذلك ازدياد نفقات العائلات بمناسبة شهر رمضان وعيد الفطر. وفي هذه الوضعية من فائض السيولة الذي يعود إلى تطور العوامل الرئيسية المستقلة تدخل البنك المركزي خلال هذه الفترة لاسترداد حجم وسطي قدره 79 مليون دينار.

## 1- ب- تطور عمليات السياسة النقدية

سجلت عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها البنك المركزي التونسي بعض التراجع من خلال بلوغها 225 مليون دينار في سنة 2005 مقابل 323 مليون في العام السابق.
وقد اتسمت هذه العمليات بالاستعمال المكثف لعمليات السوق المفتوحة (56٪ من التدخل في السوق النقدية في سنة 2005 مقابل 7٪ في عام 2004) وذلك لتعديل المستوى الجملي للسيولة المصرفية وغياب استخدام عمليات الشراء لمدة ثلاثة أشهر مع التعهد بإعادة البيع في سنة 2005 وتقلص المبلغ الذي تم ضخه في شكل طلبات عروض (47٪ في سنة 2005 مقابل 61٪ في عام 2004).

## التطور ربع السنوي لحجم عمليات السياسة النقدية

(بيانات بحساب المعدلات اليومية بملايين الدنانير)

| الفترة | سنة | معدلات ربع سنوية 2004 | | | | سنة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المسمّى | 2004 | I | II | III | IV | 2005 |
| طلبات العروض | 196 | 235 | 195 | 105 | 112- | 106 |
| استئمانات ضمان من 1 على 7 أيّام | 0 | 1 | 0 | 0 | 4 | 1 |
| عمليات شراء رقاع الخزينة لمدّة 3 أشهر مع التعهد بإعادة بيعها | 101 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| عمليات عرضية صافية | 5 | 23- | 13 | 1- | 23- | 9- |
| عمليات السوق المفتوحة | 21 | 34 | 206 | 246 | 21 | 127 |
| **المجموع** | **323** | **247** | **414** | **350** | **110-** | **225** |

**المصدر:** التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2005.

وقد شهد تطور عمليات السياسة النقدية مرحلتين :

1 – فخلال الفترة الأولى التي تمتد من غرة جانفي إلى أوت، تدخل البنك المركزي التونسي لضخ حجم وسطي قدره 376,9 مليون دينار.

إلا أن هذه الفترة يمكن تقسيمها إلى فترتين فرعيتين كما يلي :

■ فقد تدخل البنك المركزي التونسي خلال الربع الأول من سنة 2005 لضخ السيولة في شكل طلبات عروض بحجم وسطي قدره 235 مليون دينار، كما قام بعمليات تعديل دقيق أسفرت عن استرداد صاف بـ23 مليون دينار وكذلك باستئمانات ضمان من 1 إلى 7 أيام (1 مليون دينار).وفيما يتعلق بعمليات السوق المفتوحة فقد تكثفت لتبلغ 147,6 مليون دينار.

■ وخلال الفترة الممتدة من شهر أفريل إلى شهر أوت، كثفت البنوك لجوءها إلى إعادة التمويل لدى البنك المركزي. وفعلا فقد تدخل معهد الإصدار من خلال عمليات السوق المفتوحة (51٪) وطلبات العروض (46٪) والعمليات العرضية (3٪). وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي التونسي استطاع في إطار التوجه الجديد للسياسة النقدية تعزيز محفظته من السندات العمومية من خلال عمليات الشراء البات لرقاع الخزينة.

2- وتوافق المرحلة الثانية الفترة الممتدة من شهر سبتمبر إلى شهر ديسمبر. وقد تميزت هذه الفترة بفائض في السيولة قاد البنك المركزي إلى طرح طلبات عروض سالبة إضافة إلى بيوعات باتة لرقاع الخزينة.

## 2- تطور موارد الجهاز المالي ومقابلاتها

تميز تطور موارد الجهاز المالي ومقابلاتها بتدعم المستحقات الصافية على الخارج التي انتقلت من 3.127 مليون دينار في سنة 2004 إلى 4.113 مليون في نهاية سنة 2005 أي بتطور يساوي 986 مليون دينار وبزيادة القروض الداخلية بنسق شبيه بنسق 2004 وتقلص تداين الدولة إزاء البنوك.

## موارد الجهاز المالي ومقابلاتها

| المسمّى | بملايين الدنانير | | | التغيرات بـ ٪ | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2003 | 2004 | 2005 | 2004/2003 | 2005/2004 |
| مجموع النقد بمفهومه الأوسع (ن4) | 19.814 | 21.694 | 24.101 | 9,5 | 11,1 |
| مجموع النقد بمفهومه الواسع (ن3) | 19.457 | 21.466 | 23.821 | 10,3 | 11,0 |
| مجموع النقد بمفهومه الضيق (ن2) | 17.859 | 19.846 | 22.130 | 11,1 | 11,5 |
| النقد (ن1) | 6.992 | 7.686 | 8.742 | 9,9 | 13,7 |
| النقد اليدوي | 2.664 | 2.968 | 3.478 | 11,4 | 17,2 |
| النقد الكتابي | 4.328 | 4.718 | 5.264 | 9,0 | 11,6 |
| شبه النقد | 10.867 | 12.160 | 13.388 | 11,9 | 10,1 |
| ن2-ن3 | 1.598 | 1.620 | 1.691 | 1,4 | 4,4 |
| ن3-ن4 | 357 | 228 | 280 | 36,1- | 22,8 |
| موارد أخرى | 7.665 | 8.341 | 8.716 | 8,8 | 4,5 |
| **مجمع الموارد - مجموع المقابلات** | **27.479** | **30.035** | **32.817** | **9,3** | **9,3** |
| الموجودات الخارجية الصافية * | 2.279 | 3.127 | 4.113 | 848 | 986 |
| القروض الداخلية | 25.200 | 26.908 | 28.704 | 6,8 | 6,7 |
| المستحقات الصافية على الدولة * | 3.289 | 3.825 | 4.166 | 536 | 341 |
| مساعدات للاقتصاد | 21.911 | 23.083 | 24.538 | 5,3 | 6,3 |
| قروض للاقتصاد | 20.696 | 21.848 | 23.168 | 5,6 | 6,0 |
| محفظة السندات | 1.215 | 1.235 | 1.370 | 1,6 | 10,9 |

* التغيرات بملايين الدنانير

**المصدر:** التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2005.

## 2- أ- موارد الجهاز المالي

اتسم تطور موارد الجهاز المالي كثيرا بتوسع ازدياد المكونة نقد 3 التي تقدمت بنسبة 11٪ مقابل 10,3٪ في العام السابق.

وسجل مجموع النقد "نقد 2" في سنة 2005 تقدما ملحوظا بنسبة 11,5٪ بالمقارنة مع مستواها في العام السابق وقد تأتى هذا الازدياد أساسا من ارتفاع المتوفرات النقدية نقد 1 بنسبة 13,7٪ مقابل ازدياد بـ9,9٪ فقط في عام 2004. وتجدر الإشارة إلى أن جزءا هاما من هذه الزيادة تحقق بفعل تسارع الطلب على الأوراق النقدية والمسكوكات في التداول.

وشهدت المكونة "نقد 3- نقد 2" خلال سنة 2005 ازديادا بنيبة 4,4٪ أو 71 مليون دينار مقابل 1,4٪ أو 22 مليون دينار فقط لنفس الفترة من العام السابق. وتعزى هذه الزيادة إلى انتعاش قائم الاقتراضات الرقاعية (3,2٪ مقابل -8,2 في سنة 2004) الناتج عن إبرام اتفاق اقتراض خاص بمبلغ 70 مليون دينار بين بنك من الساحة ومؤسسة وطنية.

## 2- ب- مقابلات موارد الجهاز المالي

تطورت مقابلات موارد الجهاز المالي التي اتسمت بالموجودات الخارجية الصافية بنسبة 9,3٪ في سنة 2005 أي بنفس سنة 2004.

وقد واصلت الموجودات الخارجية الصافية إجمالا زيادتها التي سجلتها في سنة 2001 تحت تأثير تحسن حاصل الميزان الجاري أساسا.

إلا أن هذا التطور لم يكن متماثلا طيلة كامل السنة.

فبعد تسجيل تقدم متواصل منذ سنة 2001 وحتى شهر جانفي 2005، تراجعت **الموجودات الخارجية الصافية** في شهر أفريل لتستأنف تقدمها خلال الأشهر الأربعة الموالية وذلك بفضل تحصيل اقتراض رقاعي في شهر جوان 2005 بمبلغ 400 مليون أورو بمعية سحب القسط الأول من القرض الخاص الذي منحته الوكالة الفرنسية للتنمية لفائدة بنك الإسكان بمبلغ 15,2 مليون أورو.

ومنذ شهر سبتمبر وحتى شهر نوفمبر، شهدت الموجودات الخارجية الصافية تراجعا جديدا على إثر تسديد الدين الخارجي خاصة.

وقد تعززت الموجودات الخارجية الصافية بـ 186 مليون دينار من خلال ارتفاعها إلى 4.113 مليون دينار في شهر ديسمبر 2005 وذلك خاصة بفضل تحصيل هبة من الاتحاد الأوروبي بمبلغ 39 مليون أورو وكذلك سحب مبلغ بـ58,5 مليون أورو من القرض الذي منحه لتونس البنك الإفريقي للتنمية في إطار البرنامج الرابع لدعم القدرة التنافسية للاقتصاد.

وعلى هذا الأساس، ارتفعت **الموجودات الصافية من العملة الأجنبية** في شهر ديسمبر 2005 إلى 5.872 مليون دينار أي ما يعادل 124 يوما من التوريد مقابل 107 أيام في سنة 2004.

ولم تزدد **المستحقات الصافية على الدولة** إلا بـ341 مليون دينار في سنة 2005 مقابل 536 مليون بعنوان نفس الفترة من العام الماضي. ويعود هذا التباطؤ أساسا إلى فتور قائم رقاع الخزينة لدى الجهاز المالي الذي لم يزدد إلا بـ103 ملايين دينار مقابل 444 مليون في سنة 2004.

## تطور المساعدات للاقتصاد

| المسمّى | بملايين الدنانير | | | التغيرات بـ ٪ | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2003 | 2004 | 2005 | 2004/2003 | 2005/2004 |
| **قروض للاقتصاد** | **20.696** | **21.848** | **23.168** | **5,6** | **6** |
| قروض من موارد عادية | 18.320 | 19.817 | 21.226 | 8,2 | 7,1 |
| قروض من موارد خصوصية | 2.019 | 1.803 | 1.662 | 10,7- | 7,8- |
| أوراق الخزينة * | 357 | 228 | 280 | 129- | 52 |
| محفظة السندات | **1.215** | **1.235** | **1.370** | **1,6** | **10,9** |
| **المجموع** | **21.911** | **23.083** | **24.538** | **5,3** | **6,3** |

* التغيرات بملايين الدنانير

**المصدر:** التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2005.

وازدادت **مساعدات الجهاز المالي للاقتصاد** في سنة 2005 بنسبة 6,3٪ أو 455.1 مليون دينار مقابل 5,3٪ أو 1.171 مليون دينار في العام السابق.

ويعزى هذا التطور أساسا إلى :

* التطور المرموق (+10,9٪ مقابل 1,6٪ فقط في سنة 2004) لقائم محفظة السندات بسبب مساهمات بعض البنوك والانتعاش الهام لقائم أوراق الخزينة الذي ازداد بـ52 مليون دينار مقابل انخفاض بـ129 مليون في العام السابق.
* قائم القروض من الموارد العادية الذي ازداد بـ 7,1٪، وهي نسبة شبيهة بنسبة 2004 ليبلغ 21.226 مليون دينار.

وبالمقابل، تراجعت القروض من الموارد الخصوصية ولكن بنسق أقل من سنة 2004 أي 7,8٪ و10,7٪ على التوالي.

## 3- وضعية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية (الاستعمالات والموارد)

### 3- أ- استعمالات وموارد بنوك الإيداع

اتسمت سنة 2005 بتقدم الموارد الذاتية للبنوك قياسا باستعمالاتها، وهو ما أفضى إلى وضعية من فائض السيولة بما قاد معهد الإصدار إلى القيام بعمليات استرداد.

### موارد بنوك الإيداع و استعمالاتها

(بملايين الدنانير)

| نهاية الفترة | 2004 | 2005 | التغيرات 2004/2005 | |
|---|---|---|---|---|
| المسمّى | | | بملايين الدنانير | بـ ٪ |
| مساعدات للاقتصاد | 20.853 | 22.409 | 1.556+ | 7,5 |
| مستحقات على الدولة | 2.076 | 2.167 | 91- | 4,4 |
| حسابات الأموال الجاهزة | 1.699 | 1.849 | 150+ | 8,8 |
| أبواب أخرى صافية | 771- | 818- | 47- | 6,1- |
| **مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد** | **23.857** | **25.607** | **1.750+** | **7,3** |
| موارد نقدية وشبه نقدية | 18.297 | 20.131 | 1.834+ | 10,0 |
| موارد خصوصية | 2.230 | 2.275 | 45+ | 2,0 |
| مدخـــــــرات | 1.570 | 1.611 | 41+ | 2,6 |
| الموارد الذاتية المتاحة | 1.670 | 1.780 | 110+ | 6,6 |
| إعادة التمويل: مساعدات البنك المركزي التونسي | 90 | 190- | 280- | 311,1- |

**المصدر:** التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2005.

### 1) تطور الاستعمالات

ارتفعت استعمالات بنوك الإيداع إلى 25.607 ملايين دينار في سنة 2005 أي بازدياد يساوي 7,3٪ مقابل 8,5٪ في سنة 2004 و سجلت بذلك تباطؤا مرده أساسا تباطؤ المستحقات على الدولة وحسابات الأموال الجاهزة.

#### 1-أ- المساعدات للاقتصاد

تقدمت المساعدات للاقتصاد خلال سنة 2005 من خلال ارتفاعها إلى 22.409 ملايين دينار* وازدادت بنسبة 7,5٪ مقابل 6,8٪ في سنة 2004، وارتفعت حصتها في مجموع الاستعمالات إلى 87,5٪.

* شمل التحليل البنوك الأربعة عشر التالية : البنك العربي لتونس والبنك الفرنسي التونسي والبنك الوطني الفلاحي وبنك الجنوب والبنك التونسي وبنك الأمان وبنك تونس العربي الدولي والشركة التونسية للبنك والاتحاد البنكي للتجارة والصناعة والاتحاد الدولي للبنوك وبنك الإسكان وسيتي بنك والبنك التونسي للتضامن والمؤسسة المصرفية العربية.

ويعود هذا التقدم إلى توسع محفظة السندات بحوزة بنوك الإيداع وكذلك إلى ازدياد القروض المسندة من الموارد العادية فيما واصلت القروض الممنوحة من الموارد الخصوصية تراجعها.
ويبرز التبويب القطاعي للقروض التي منحتها البنوك أن قطاع الخدمات استفاد بحصة هـامـة (59,4٪ مقابل 57,8٪) فيما بقيت حصتا الصناعة (32,4٪ مقابل 33,5٪) والفلاحة (8,2٪ مقابل 8,7٪) ضعيفتين.

## مساعدات بنوك الإيداع للاقتصاد

(بملايين الدنانير)

| نهاية الفترة | 2004 | 2005 | التغيرات 2004/2005 | |
|---|---|---|---|---|
| المسمّى | | | بملايين الدنانير | بـ ٪ |
| قروض من موارد عادية | 18.009 | 19.556 | +1.547 | 8,6 |
| قروض من موارد خصوصية | 1.668 | 1.548 | -120 | 7,2- |
| محفظة السندات | 1.176 | 1.305 | +129 | 11,0 |
| **مجموع المساعدات للاقتصاد** | **20.853** | **22.409** | **+1.556** | **7,5** |

**المصدر:** التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2005.

ازداد قائم القروض من الموارد العادية من خلال ارتفاعه إلى 19.556 مليون دينار بنسبة 8,6٪ مقابل 9,2٪ في العام السابق.

وقد تسارع قائم محفظة الإسقاط بشكل محسوس (16,1٪ في سنة 2005 مقابل 8,5٪ في عام 2004) وتطور بـ 1.756 مليون دينار مقابل 855 مليون في العام السابق.

وانخفضت المستحقات الثابتة بـ3,8٪ أو-177 مليون دينار في سنة 2005 مقابل ارتفاع بـ14,5٪ أو 585 مليون دينار في عام 2004. ويعود هذا الانخفاض إلى المجهود الذي بذلته البنوك في مجال استخلاص المستحقات المصنفة وكذلك إلى عمليـة شطب المستحقات وإحالتها إلى شركات استخلاص والتي بلغت 631 مليون دينار في سنة 2005 مقابل 139 مليون فقط في العام السابق.

وواصل قائم القروض الممنوحة من الموارد الخصوصية انخفاضه ولكن بنسق أقل. وهو ما يعكس تباطؤ انخفـاض القـروض (-7,2٪ في سنة 2005 مقابل 12,3٪ في سنة 2004). الممنوحة من موارد القروض الخارجي (-12,7٪ مقابل 19,9٪).

وبالمقابل، واصلت القروض الممنوحة من الصناديق الحكومية تقدمها ولكن بنسق أخفض من سنة 2004 وذلك خاصة على إثر إزدياد الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية وصندوق النهوض بالمساكن الاجتماعية.

أما القروض طويلة الأجل الممنوحة من الموارد الخصوصية فلم تمثل رغم تطورها الطفيف بـ45 مليون دينار إلا 67٪ في سنة 2005 مقابل حوالي 69٪ في عام 2004.

وشهدت محفظة سندات البنوك تقدما قيما خلال سنـة 2005 على ازدياد حجم سندات المساهمة وقروض المساهمة (بـ 46 مليون دينار و69 مليون دينار على التوالي مقابل 35 مليون و 12 مليون دينار في سنة 2004).

### 1- ب- المستحقات على الدولة

لم يزدد تداين الدولة إلا بـ91 مليون دينار مقابل 421 مليون في سنة 2004 ليرتفع إلى 2.167 مليون دينار. ويعزى هذا التباطؤ إلى حجم الاكتتابات الصافية من رقاع الخزينة الذي بلغ 107 ملايين دينار في سنة 2005 مقابل 462 مليون في سنة 2004.

وارتفعت حصة رقاع الخزينة متوسطة وطويلة الأجل في محفظة بنوك الإيداع إلى 95٪ مقابل 82٪ في سنة 2004 وهو ما يعكس عزم الدولة على إدارة تداينها بشكل أفضل من خلال تفضيل استعمال موارد مستقرة وتشجيع الإصدارات بآجال أطول.

### 1- ج- حسابات الأموال الجاهزة

انخفضت نسبة تقدم حسابات الأموال الجاهزة حيث تراجعت إلى 8,8٪ في سنة 2005 مقابل 20,9٪ في عام 2004. ويعزى هذا التراجع إلى الحسابات بالعملة الأجنبية وباب "مراسلون مصرفيون".

## 2) تطور الموارد

واصلت موارد بنوك الإيداع في سنة 2005 تقدمها ولكن بنسق يقل كثيرا عن نسق 2004 أي 7,3٪ مقابل 8,5٪ على التوالي، فيما شهدت الموارد الذاتية تباطؤا باستثناء الموارد ذات الطابع الخصوصي.

### 2- أ- الموارد النقدية وشبه النقدية

ازدادت الموارد النقدية وشبه النقدية بنسبة 10٪ مقابل 11,7٪ في سنة 2004 وبلغت 20.131 مليون دينار.

وسجلت الموارد النقدية زيادة بـ10,9٪ مقابل 10,3٪ في سنة 2004.
ويرجع هذا التقدم إلى الإيداعات تحت الطلب للمقيمين التي ارتفعت إلى 4.649 مليون دينار في شهر ديسمبر 2005 وكذلك إلى إيداعات تحت الطلب لغير المقيمين (1.351 مليون دينار في سنة 2005 مقابل 1.179 مليون في سنة 2004).

## الموارد النقدية وشبه النقدية لبنوك الإيداع

(بملايين الدنانير)

| نهاية الفترة / المسمّى | 2004 | 2005 | التغيرات 2004/2005 بملايين الدنانير | التغيرات 2004/2005 بـ ٪ |
|---|---|---|---|---|
| **الموارد النقدية** | **5.408** | **6.000** | **+592** | **10,9** |
| – إيداعات تحت الطلب للمقيمين | 4.229 | 4.649 | +420 | 9,9 |
| – إيداعات تحت الطلب لغير المقيمين | 1.179 | 1.351 | +172 | 14,6 |
| **الموارد شبه النقدية** | **12.889** | **14.131** | **+1.242** | **9,6** |
| منها : | | | | |
| – إيداعات لأجل ونواتج مالية أخرى للمقيمين | 4.438 | 5.201 | +763 | 17,2 |
| – حسابات ادخار للمقيمين | 4.774 | 5.087 | +313 | 6,6 |
| – حسابات ادخار سكني للمقيمين | 954 | 1.002 | +48 | 5,0 |
| – شهادات إيداع للمقيمين | 1.020 | 955 | -65 | 6,4- |
| – سندات اقتراض واقتراضات تفوق السنة للمقيمين | 321 | 332 | +11 | 3,4 |
| – إيداعات لأجل ونواتج مالية أخرى لغير المقيمين | 437 | 560 | +123 | 28,1 |
| **المجموع** | **18.297** | **20.131** | **+1.834** | **10,0** |

**المصدر:** التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2005.

**وبلغت الموارد شبه النقدية** 14.131 مليون دينار في شهر ديسمبر 2005، حيث سجلت ازديادا بنسبة 9,6٪ مقابل 12,3٪ في سنة 2004.

ويعزى هذا الازدياد أساسا إلى زيادة الإيداعات لأجل والنواتج المالية الأخرى للمقيمين (17,2٪ مقابل 12,9٪ في سنة 2004) والإيداعات لأجل والنواتج المالية الأخرى لغير المقيمين 28,1٪ مقابل 22,8٪ في عام 2004).

وازدادت حسابات الادخار من خلال ارتفاعها إلى 6.089 مليون دينار بنسبة 6,3٪ مقابل 7٪ في سنة 2004. ولا يعود هذا التباطؤ إلى التراجع لنسبة حسابات الادخار السكني التي انخفضت إلى 5٪ مقابل 9,7٪ في سنة 2004.

وشمل الانخفاض الذي سجلته شهادات الإيداع جملة العناصر الاقتصادية ماعدا شركات التأمين التي شهدت ازديادا في قائمها.

وازداد حجم سندات الاقتراض والاقتراضات لأكثر من سنة للمقيمين بنسبة 3,4٪ مقابل انخفاض بـ9,1٪ في سنة 2004. ويعزى هذا الازدياد إلى إصدار بنك من الساحة خلال شهر فيفري اقتراضا خاصا (70 مليون دينارا، تم تعويض أثره بالتسديدات التي قامت بها البنوك.

وبالمقابل، سجلت سندات الاقتراض والاقتراضات لمدة تفوق السنة لغير المقيمين انخفاضا بـ29 مليون دينار في سنة 2005 مقابل ارتفاع بـ115 مليون في عام 2004.

### 2-ب- الموارد الخصوصية

سجلت الموارد الخصوصية ازديادا في نسبتها التي ارتفعت مـن 1٪ إلى 2٪ في سنة 2005، وهو ازدياد تأتى من تقدم صناديق الدولة على إثر تمويل الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (24 مليون دينار) وصندوق المساعدة والقروض (13 مليون دينار).

### 2-ج- الأموال الذاتية المتاحة

تقدمت الأموال الذاتية المتاحة للبنوك بنسبـة 6,6٪ مقابل 10,2٪ في سنة 2004 على إثر زيادة رأس مال بنك تونس العربي الدولي (32 مليون دينار) والمؤسسة المصرفية العربية (22 مليون دينار) والبنك العربي لتونس (52 مليون دينارا في أشهر فيفري وجوان وديسمبر 2005 على التوالي.

## تغطية الأصول الثابتة والأصول عديمة القيمة بعد طرح الاستهلاكات بالأموال الذاتية

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

| نهاية الفترة | 2004 | 2005 | التغيرات 2004/2005 | |
|---|---|---|---|---|
| المسمّى | | | بملايين الدنانير | بـ ٪ |
| **1- الأموال الذاتية (1)** | **2.157** | **2.301** | **144** | **6,7** |
| منها : | | | | |
| - رأس المال المدفوع | 1.020 | 1.090 | 70 | 6,9 |
| - منح الإصدار | 278 | 292 | 14 | 5,0 |
| - الاحتياطيات | 769 | 831 | 62 | 8,1 |
| **2- أصول ثابتة وأصول عديمة القيمة بعد طرح الاستهلاكات (2)** | **487** | **521** | **34** | **7,0** |
| - عقارات ومنقولات | 923 | 988 | 65 | 7,0 |
| - أصول عديمة القيمة | 20 | 27 | 7 | 35 |
| - استهلاكات (ناقص) | 456- | 494- | 38- | 8,3- |
| **نسبة الأصول الثابتة والأصول عديمة القيمة بعد طرح الاستهلاكات 2\1 بـ٪** | **22,6** | **22,6** | **-** | **-** |
| **الأموال الذاتية المتاحة (1)-(2)** | **1.670** | **1.780** | **110** | **6,6** |

**المصدر:** التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2005.

وقد تدعم مستوى الاحتياطيات خلال سنة 2005، حيث ارتفع، بين عام وآخر، من 769 مليون إلى 831 مليون دينار. ويعزى هذا التقدم إلى زيادة الاحتياطيات الاستثنائية (54 مليون دينار) والاحتياطيات لإعادة الاستثمار المعفى (13 مليون دينار).

وبقيت نسبة تغطية الأصول الثابتة والأصول عديمة القيمة بعد طرح الاستهلاكات مستقرة في مستوى 22,6٪.

### 2- د- المدخرات

شهد الحجم الجملي تباطؤا خلال سنة 2005 (2,6٪ مقابل 8,7٪ في عام 2004) على إثر زيادة حجم الديون المشكوك في استخلاصها المحالة إلى شركات الاستخلاص وكذلك زيادة الديون المشطوبة بمعية تطور حجم المدخرات لاستهلاك السندات.

### 2- هـ- مساعدات البنك المركزي التونسي

لجأت بنوك الإيداع في بداية سنة 2005 إلى إعادة التمويل لدى البنك المركزي التونسي، إلا أن تحسن سيولتها في أواخر السنة جعل معهد الإصدار يتدخل لامتصاص فائض السيولة.

### 3- ب- استعمالات البنوك المختلطة ومواردها

سجلت المصادقات على التمويل ركودا في سنة 2005 أي 168 مليون دينار. وقد نتجت هذه الوضعية عن زيادة القروض متوسطة وطويلة الأجل (10,9٪ في سنة 2005) وانخفاض التمويلات في شكل إيجار مالي (-57,7٪). واستفادت قطاعات السياحة والعقارات والصناعة والخدمات من هذه الزيادة.

كما سجلت التعهدات ركودا بدورها في سنة 2005 أي 107 ملايين دينار على إثر التمويلات في شكل إيجار مالي.

أما المدفوعات من الصندوق فشهدت انخفاضا بنسبة 16,5٪ في سنة 2005، وهو انخفاض نتج عن تسريح قروض طويلة ومتوسطة الأجل (-22,9٪) والتمويلات الفعلية (-35,7٪).

وازدادت **المساعدات للاقتصاد** بنسبة 2,6٪ مقابل 3,5٪ في عام 2004 لتبلغ 892 مليون دينار وذلك على إثر إحالة بعض الديون المتعثرة إلى شركات الاستخلاص التابعة لها.

وركدت الديون على الدولة تقريبا في حدود 95 مليون دينار في سنة 2005 مقابل 96 مليون في عام 2004.

وسجلت **الأموال الذاتية** انخفاضا قدره 15 مليون دينار في سنة 2005 لتنزل إلى 490 مليون دينار بسبب استعمال الاحتياطيات لتعويض خسائر بنك على الساحة على إثر تطهيره المالي.

و**سجلت الاقتراضات المحلية** لهذه البنوك انخفاضا بـ18 مليون دينار من خلال بلوغها 155 مليون في سنة 2005 مقابل 173 مليون في عـام 2004. ويعود هذا التقلص إلى انخفاض الاقتراضات المصرفية الصافيـة (-10 ملايين دينـار أو -8٪) وتقلص سندات الاقتراض والاقتراضات التي تفوق مدتها السنة (-8 ملايين دينار أو 16,7٪).

## موارد استعمالات البنوك المختلطة

(بملايين الدنانير)

| نهاية الفترة | 2004 | 2005 | التغيرات 2004/2005 | |
|---|---|---|---|---|
| المسمّى | | | بملايين الدنانير | بـ ٪ |
| **مساعدات للاقتصاد** | **869** | **892** | **23** | **2,6** |
| – قروض للاقتصاد | 700 | 721 | 21 | 3 |
| – محفظة السندات | 169 | 171 | 2 | 1,2 |
| **مستحقات على الدولة** | **96** | **95** | **1-** | **1,0-** |
| **مجموع الاستعمالات = مجموع الموارد** | **965** | **987** | **22** | **2,3** |
| **الأموال الذاتية** | **505** | **490** | **15-** | **3-** |
| منها : | | | | |
| – الاحتياطيات | 116 | 100 | 16- | 13,8- |
| **المدخرات** | **44** | **41** | **3-** | **6,8-** |
| **الاقتراضات الداخلية** | **173** | **155** | **18-** | **10,4-** |
| – سندات اقتراض واقتراضات لمدة تفوق السنة | 48 | 40 | 8- | 16,7- |
| – اقتراضات المصرفية الصافية | 125 | 115 | 10- | 8- |
| **الموارد الخصوصية** | **130** | **131** | **1** | **0,8** |
| منها : | | | | |
| – موارد القروض الخارجية | 130 | 131 | 1 | 0,8 |
| – موارد أخرى صافية | 113 | 170 | 57 | 50,4 |
| – منها إيداعات الحرفاء | 97 | 119 | 22 | 22,7 |

**المصدر:** التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2005.

### 3- ج- استعمالات مؤسسات الإيجار المالي ومواردها

تواصلت مساهمة قطاع الإيجار المالي في تمويل الاقتصاد بنسق متواضع.
فقد انتقلت نسبة النفاذ في إجمالي تكوين رأس المال الثابت من 10,8٪ في سنة 2004 إلى 9,6٪ في عام 2005 بسبب انخفاض التمويلات الفعلية التي بلغت 456,9 مليون دينار مقابل 472,5 مليون دينار في سنة 2004.

كما إنخفض قائم الإيجار المالي بـ1,1٪ في سنة 2005 لينزل إلى 1 094.1 مليون دينار مقابل 1 106.8 ملايين في عام 2004.

وتتكون موارد قطاع الإيجار المالي أساسا من موارد الاقتراض التي سجلت انخفاضا قـدره 26,4 مليون دينار لتنزل إلى 823 مليون دينار في سنة 2005 مقابل 849,4 مليون في سنة 2004.

وتشكل الاقتراضات الرقاعية بمفردها 44,6٪ من الاقتراضات، وتمثل الاقتراضات الخارجية 25,6٪ من الاقرتاضات وتمثل الموارد المصرفية الـ 20,8٪ الباقية.

## تطور أهم المؤشرات المتعلقة بنشاط مؤسسات الإيجار المالي

(بملايين الدنانير)

| نهاية الفترة / المسمّى | 2004 | 2005 | التغيرات 2004/2005 | |
|---|---|---|---|---|
| | | | بملايين الدنانير | بـ ٪ |
| **النشاط** | | | | |
| – التمويلات الفعلية | 472,5 | 456,9 | 15,6- | 3,3- |
| منها العقارات | 57,1 | 44,9 | 12,2- | 21,4- |
| – إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الخاص) | 4.384 | 4.735 | 351 | 8 |
| – نسبة النفا ( ٪ ) * | 10,8 | 9,6 | - | 1,2- |
| **الاستعمالات و الموارد** | | | | |
| قائم الإيجار المالي | 1.106,8 | 1.094,1 | 12,7- | 1,1- |
| الموارد الذاتية | 142,9 | 142,2 | 0,7- | 0,5- |
| موارد الاقتراض | 849,4 | 823,0 | 26,4- | 3,1- |
| منها: | | | | |
| – حصة الموارد الخارجية ( ٪ ) * | 23,5 | 25,6 | - | 2,1 |
| – حصة الموارد المصرفية ( ٪ ) * | 25,3 | 20,8 | - | 4,5- |
| – حصة الموارد الرقاعية ( ٪ ) * | 40,1 | 44,6 | - | 4,5 |

* التغيرات بحساب النقاط المائوية

**المصدر:** التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2005.

### 3- د- استعمالات شركات شراء الفواتير واستعمالاتها

ما انفكت مساهمة قطاع شراء الفواتير في تمويل الاقتصاد وإدارة الديون التجارية تتدعم.

ففي سنة 2005، تطور هذا النشاط بنسق شبيه بنسق سنة 2004. وعلى هذ الأساس، إنتقل حجم الفواتير المشتراة من 275,9 مليون دينار في سنة 2004 إلى 323,6 مليون في عام 2005 أي بارتفاع يساوي 17,3٪.

وقد مثل النشاط المحلـي 86,4٪ من حجم الفواتير المشتراة في سنة 2005 مقابـل 89,6٪ في عام 2004 كما ازداد النشاط الدولي بـ53,9٪ في سنة 2005.

وبالتلازم مع هذه الزيادة، انتقل قائم التمويلات من 71,7 مليون دينار في سنة 2004 إلى 77,4 مليون في سنة 2005 وسجل بذلك نموا يساوي 7,9٪ في سنة 2005.

وبحساب المنخرطين، ارتفع عدد المستفدين إلى 366 لـ19.617 مشتريا في سنة 2005 مقابل 344 لـ 17.617 مشتريا في سنة 2004.

وتتكون موارد اقتراض شركات شراء الفواتير التي انتقلت من 60,8 مليون دينار في سنة 2004 إلى 68,9 مليون في عام 2005، إلى حد 56,9٪ من موارد قصيرة الأجل في شكل أوراق خزينة واقتراضات مصرفية.

| نهاية الفترة | 2004 | 2005 | التغيرات 2004/2005 | |
|---|---|---|---|---|
| المسمّى | | | بملايين الدنانير | بـ ٪ |
| حجم الفواتير المشتراة | 275,9 | 323,6 | 47,7 | 17,3 |
| قائم التمويلات | 71,7 | 77,4 | 5,7 | 7,9 |
| الأموال الذاتية | 16,1 | 18,1 | 2,0 | 12,4 |
| موارد الاقتراض | 60,8 | 68,9 | 8,1 | 13,3 |
| منها : | | | | |
| – إقتراضات مصرفية قصيرة الأجل (بـ٪) | 39,3 | 15,2 | - | 24,1- |
| – أوراق الخزينة (بـ٪) | 44,5 | 41,7 | - | 2,8- |
| – الموارد الرقاعية (بـ٪) | 6,9 | 33,1 | - | 26,2 |

**المصدر:** التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2005.

3

# تقرير عن النشاط لسنة 2005 المعروض على المجلس

# تقرير عن النشاط لسنة 2005 المعروض على المجلس

كانت الجمعية حاضرة في مختلف التظاهرات والاجتماعات التي لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بالمهنة المصرفية وذلك في إطار القيام بمهمتها التشاورية بين أعضائها. فقد واكبت البنك المركزي التونسي في أعمال عديدة وعملت بتعاون وثيق مع عدة وزارات قصد مناقشة المسائل الأساسية المتعلقة بنشاط القطاع المصرفي والمالي.

ولتمكين الجمعية من لعب دورها كاملا والمساهمة بنجاعة في النهوض بسمعة المهنة، اجتمع مجلس إدارتها في أربع مناسبات خلال سنة 2005.

وقد انكبت الجمعية خلال سنة 2005 على الأعمال المشتركة المتعلقة خاصة بـ :
- تنظيم نقل الأموال الذي تقوم به الشركة البنكية للخدمات
- تطوير النقد الإلكتروني
- قيادة المفاوضات الإجتماعية
- المساهمة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات
- إدارة مسألة العقل التوقيفية
- تنويع أعمال التكوين (تسويق نواتج التأمين من قبل البنوك والإيجار المالي...)

## أ- الأنشطة المشتركة للجمعية

قامت الجمعية بعدة اعمال في إطار بحث بعض المسائل المتعلقة بالمهنة المصرفية وقد شملت هذه الأعمال أساسا :

### 1- المحيط التنظيمي

تم تكوين فرق عمل في صلب الجمعية لبحث :

■ **مراجعة النصوص التنظيمية التي تحكم القطاع المصرفي** وخاصة في إطار تحيين النصوص التي تتناول التنظيمات المصرفية وتنظيم الصرف والتجارة الخارجية.

■ **تقليص آجال منح القروض**

يهدف التفكير في هذه المسألة التي بادر بها البنك المركزي التونسي إلى دراسة منح وتدبير القروض والآجال الموافقة قصد تحديد الإجراءات الضرورية الواجب اتباعها وتنسيق دراسة الملفات قصد تقليص آجال تدبيرالقروض ومنحها.

### ■ مسك الحسابات وإدارتها

شمل هذا الجانب مشروع منشور البنك المركزي التونسي المتعلق بمسك وإدارة حسابات شهادات الإيداع وحسابات شهادات الإيجار المالي وحسابات أوراق الخزينة. وقد تم إرسال هذه المقترحات المتأتية من الاجتماعات فيما بين البنوك إلى معهد الإصدار.

### ■ تطوير القدرة التنافسية الصناعية

في إطار دراسة مشروع الاتفاقية المتعلقة بإدارة اعتماد صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية، طلب من القطاع المصرفي تقديم الملاحظات والمقترحات التي يود إدخالها على المشروع قبل التوقيع عليه.

## 2- التعاون فيما بين البنوك

### ■ تركيز هياكل المراقبة الداخلية ومتابعة الاستخلاص

تم عقد العديد من الاجتماعات فيما بين البنوك قصد دراسة مقترحات القطاع بهذا الخصوص وذلك في إطار إعداد المخطط الحادي عشر للتنمية ومتابعة تنفيذ المخطط العاشر وخاصة من خلال تركيز آلية للتدقيق الداخلي ومتابعة استخلاص الديون.

### ■ المساهمة في تصحيح المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية

على إثر انعقاد الملتقى الوطني السابع حول القانون المتعلق بإنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات إقتصادية الذي نظمته وزارة العدل وحقوق الإنسان ووزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى المتوسطة، قامت الجمعية بمعية مؤسسات القرض بدراسة وضعية علاقتها مع المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية بعد عشر سنوات من القانون المتعلق بإنقاذ وضعياتها.

### ■ دعم مؤسسات القرض

**- مساندة مؤسسات الإيجار المالي**

في إطار أعمال الجمعية لمساندة تنمية قطاع الإيجار المالي، قامت بعقد اجتماع مع مؤسسات الإيجار المالي قصد التركيز على تنمية أنشطتها في تونس.

**- تعزيز علاقات التكامل بين البنوك وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة**

تم عقد اجتماع فيما بين البنوك في مقر الجمعية قصد تعيين مراسل كل بنك إزاء بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الذي تم بعثه مؤخرا لتمثيله في لجنة تقييم المشاريع التي يمولها البنك المذكور.

## ■ الاتفاق المتعلق بالعقل التوقيفية

تم عقد اجتماعات فيما بين البنوك قصد دراسة مشروع الاتفاق المتعلق بعدم تنفيذ أحكام العقل التوقيفية بين المؤسسات المصرفية والمالية.

## ■ صيغ تدخل صندوق ضمان الصناعات الثقافية

في إطار الاتفاقية المبرمة بين الحكومة التونسية والوكالة الفرنكوفونية بين الحكومات وبمناسبة الزيارة الرسمية لوفد من هذه الوكالة إلى تونس في شهر سبتمبر الماضي، تم عقد اجتماعات فيما بين البنوك قصد مناقشة مختلف صيغ وشروط تدخل صندوق ضمان الصناعات الثقافية الذي كونته الوكالة واستعراض المسائل المرتبطة باستخلاص القروض الممنوحة لتمويل المشاريع الثقافية.

## ■ عوارض دفع الصك(*) وتطبيق المذكرة للبنوك عدد 7 لسنة 2005

تم عقد اجتماعات فيما بين البنوك قصد دراسة آليات تطبيق المذكرة للبنوك عدد 7 لسنة 2005 المتعلقة بالآجال القانونية لدعوة الساحب لتزويد حسابه أو لتوفير الرصيد والتي يعتبر غرضها تذكير بأحكام الفصل 410 ثالثا من المجلة التجارية والمنشور عدد 10 لسنة 2002 المؤرخ في 25 جوان 2002.

ولحل المسائل المرتبطة بآجال تسلم إشعار رفض الصكوك من قبل الساحب، التأمت اجتماعات فيما بين البنوك بحضور ممثلين عن البريد التونسي لاستعراض الخدمات التي يوفرها "الواب البرقي WEBTELEGRAM" قصد حث البنوك على الانخراط فيه، علما بأن هذه المنظومة تمكن من الإصدارالآلي لإشعارات رفض الصكوك ووصولات الاستلام وتلقي نسخة من البرقية في نفس يوم إصدارها.

## ■ الحاسوب العائلي

تم التشاور مع البنك التونسي للتضامن وجملة البنوك قصد التمكن من استعمال الطرق الفنية المتعلقة بالاقتطاع المصرفي أو البريدي وسند القرض بهدف تيسير التمويل الخاص بالحاسوب العائلي أو المحمول واستخلاص القرض المتعلق به.

وعلى هذا الأساس منحت البنوك حتى نهاية 2005 قروضا بقيمة 11 مليون دينار كما يبينه الجدول أسفله لاقتناء 11.163 حاسوبا مقابل 9.443 و 7.666 حاسوبا في سنتي 2004 و2003 على التوالي.

وينتظر أن تعزز تدخلات البنوك في هذا الميدان اعتمادا على الإجراءات التشجيعية الجديدة التي ستصبح نافذة في سنة 2006.

* وقع تنظيم عوارض دفع الصك بمقتضى منشور البنك المركزي التونسي للبنوك عدد 10 لسنة 2002 المؤرخ في 25 جوان 2002 والمتعلق بتطبيق أحكام المجلة التجارية الخاصة بالصك كما تم تنقيحها بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 28 لسنة 96 المؤرخ في 3 افريل 1996.

## تطور قروض الحاسوب العائلي التي منحتها البنوك

(بملايين الدنانير)

| السنوات | 2003 | | 2004 | | 2005 | | التغيرات بـ 2004 | | التغيرات بـ 2005 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | المبلغ | العدد | المبلغ | العدد | المبلغ | العدد | المبلغ | العدد | المبلغ |
| مبلغ القروض الممنوحة | 7 666 | 7. 669 | 9 443 | 9. 617 | 11163 | 11.484 | 23,2 | 25,4 | 18,2 | 19,4 |

* أرقام مؤقتة.

وللإشارة فإن البنك التونسي للتضامن حول في سنة 2005 أكثر من 63٪ من هذه الاقتناءات.

### ■ المعالجة الآلية لمعرف السجل التجاري

في إطار تنفيذ برنامج التعصير الصناعي، انعقد اجتماع فيما بين البنوك حول صيغ تحسين سير السجل التجاري قصد وضعه على ذمة العموم على وسيلة يمكن الاطلاع عليها عن بعد.

### ■ متابعة منظومة شبكة تونس للتجارة، وتذليل الصعوبات وتيسير الطرق

اتسمت سنة 2005 بتذليل بعض صعوبات استغلال المنظومة مثل الملفات العالقة الناجمة في أغلب الأحيان عن مشاكل "الحدود" على مستوى التطبيقات المعلوماتية للمهن أو عن مشاكل التراسل. وقد مكنت الاجتماعات الفنية المضيقة التي عقدتها الجمعية وأشرفت عليها بين كل بنك والبنك المركزي التونسي والديوانة لا فقط من التعرف على نقائص المنظومة والتحسين الملموس لأدائها ولكن كذلك من حذف التنافر بين دوائر البنوك ومستعملي المنظومة من جهة والإدارات والمتدخلين الآخرين و شبكة تونس للتجارة من جهة أخرى. وقد أسفرت هذه الأعمال عن خدمات مصرفية جيدة لفائدة متعاملي التجارة الخارجية.

### ■ متابعة تطبيق المعيار 112.23 المتعلق بالكمبيالة التي تقبل القراءة الآلية

ترمي هذه المتابعة إلى تعميم تطبيق المعيار 112.23 للحد من الرفض الفني على مستوى منظومة المقاصة الإلكترونية.

# 3- النهوض بالنقد الإلكتروني

## 3- 1- تدابير لفائدة النهوض بالنقد الإلكتروني

### ■ التحويل الإلكتروني للأموال

التأم اجتماع مصرفي بين مسؤولي "النقد الإلكتروني والتجارة الإلكترونية في البنوك" حول دراسة أحكام القانون عدد 51 لسنة 2005 المؤرخ في 27 جوان 2005 المتعلق بالتحويل الإلكتروني للأموال في صلب الجمعية قصد إبراز تطبيق النصوص بشكل يتيح للبنوك تبني موقف موّحد تجاه هذا التنظيم الجديد.

وفي جانب آخر، شاركت المهنة بنشاط في أشغال لجنة إعداد مشروع القانون حول المدفوعات الإلكترونية التي تستهدف إضفاء الصبغة القانونية على المدفوعات الإلكترونية بواسطة البطاقة البنكية.
وقد تم بعد نشر القانون في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية يوم 28 جوان 2005 تحت العدد 51 لسنة 2005. كما ساعدت المهنة وأعانت المؤسسات التي تعتمد نظام الدفع الآمن على مواقعها للواب التجاري وتابعت عن كثب تطبيق القانون من قبل حرفاء البنوك وتجمع المشاكل التي تعترض المتعاملين الاقتصاديين الذين يعملون في التجارة الإلكترونية.

### ■ تطوير الإجراءات عن بعد

شاركت المهنة بنشاط في مشروع التصريح عن بعد بالأجور والمدفوعات عن بعد لمساهمات الضمان الاجتماعي علاوة على التدخل في تحسين أداء الإجراءات عن بعد للمدفوعات بواسطة الاقتطاعات البنكية المستعملة في جمع الأداء على القيمة المضافة للمؤسسات الكبيرة.وستتواصل هذه المشاركة في سنة 2006 قصد إدماج أكبر عدد ممكن من وسائل الدفع والإدماج المحتمل للحدود في مواقع واب البنك الإلكتروني للبنوك. ويمثل تطوير الإجراءات عن بعد مع المدفوعات عن بعد حرصا دائما للاستجابة للحاجيات الجديدة للحرفاء والإدارة في مجال "الحكومة الإلكترونية".

### ■ تركيز خلية للسهر على النقد الإلكتروني

إلتأم اجتماع فيما بين البنوك قبيل انعقاد المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات قصد مناقشة الصيغ المختلفة لتنظيم وتركيز خلية دائمة لتنسيق النقد الإلكتروني ورقم أخضر على ذمة العموم لتقوم بعد ذلك بشكل مستمر في إطار المقاربة الوطنية : "الإدارة في خدمة المواطن" علما بأن الهدف يتمثل في السهر على السير العادي للموزعات والشبابيك الآلية للأوراق النقدية والتشجيع على استعمال مطارف الدفع الإلكتروني. وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة تعمل 7 أيام على 7 من الساعة السابعة صباحا إلى العاشرة ليلا.

## 3- 2- تطور مؤشرات النقد الإلكتروني

### I. التطور في سنة 2005

سجلت مؤشرات النقد الإلكتروني في نهاية سنة 2005 سيرا إيجابيا :

| المسمّى | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | التغيرات بـ ٪ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | 2003/2004 | 2004/2005 |
| عدد الشبابيك الآلية (بالوحدة) | 392 | 476 | 560 | 615 | 729 | 9,80% | 18,50% |
| عدد مطارف الدفع الإلكتروني (بالوحدة) | 3509 | 4842 | 4885 | 5535 | 6577 | 13,30% | 18,80% |
| عدد المنخرطين | 6800 | 7000 | 8968 | 10001 | 10404 | 11,52% | 4,03% |
| عدد البطاقات (بالآلاف) | 508 | 666 | 792 | 900 | 952 | 13,70% | 5,70% |
| *منها بطاقات الدفع* | *196* | *359* | *519* | *636* | *773* | *22,50%* | *21,50%* |
| *منها بطاقات السحب* | *312* | *307* | *273* | *264* | *179* | *3,00%-* | *32,30%-* |

وشمل هذا التطورجل المؤشرات :

**1-** بلغ عدد الموزعات والشبابيك المصرفية الآلية 729 وحدة وتعزز بـ18,5٪ مقابل 9,8٪ في سنة 2004. وبلغت نسبة التمثيل المصرفي الإلكتروني (عدد السكان \عدد الموزعات) حوالي موزع واحد لكل 13.760 ساكنا مقابل موزع واحد لكل 16.150 ساكنا في العام السابق.

**تطور عدد الشبابيك والموزعات الآلية (1998 – 2005)**

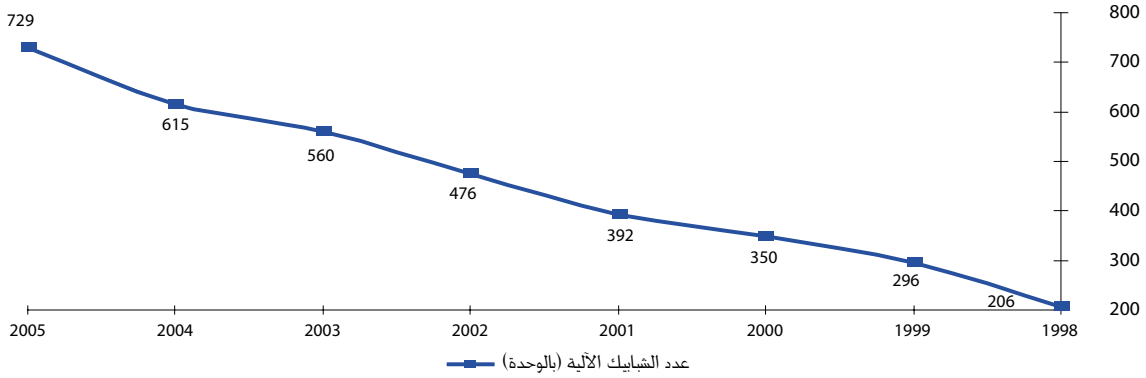

**2-** وانتقل عدد مطارف الدفع الإلكتروني من 5.535 في سنة 2004 إلى 6.577 وحدة أي بزيادة 18,8٪ مقابل 13,3٪ في العام السابق. وبالرغم من هذا التطور يبقى عدد المطارف العاملة ضعيفا، وهو يمثل حوالي 2٪ من عدد الحسابات الجارية * المفتوحة في سنة 2004.

**تطور عدد مطارف الدفع الإلكتروني (1998 – 2005)**

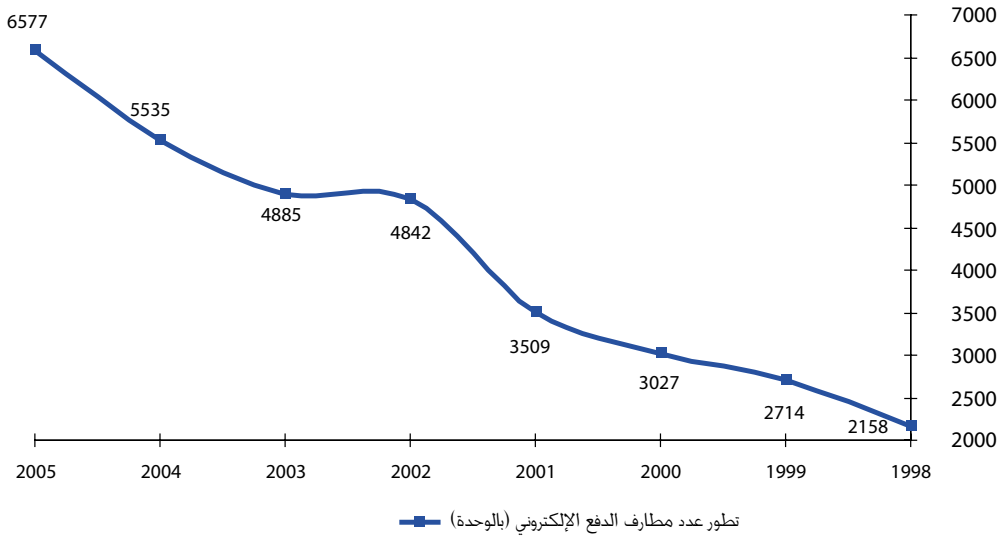


**3-** ازداد عدد التجار المنخرطين في المنظومة بنسبة 4٪ ليبلغ 10.404 تجار مقابل ازدياد بـ12٪ في سنة 2004.

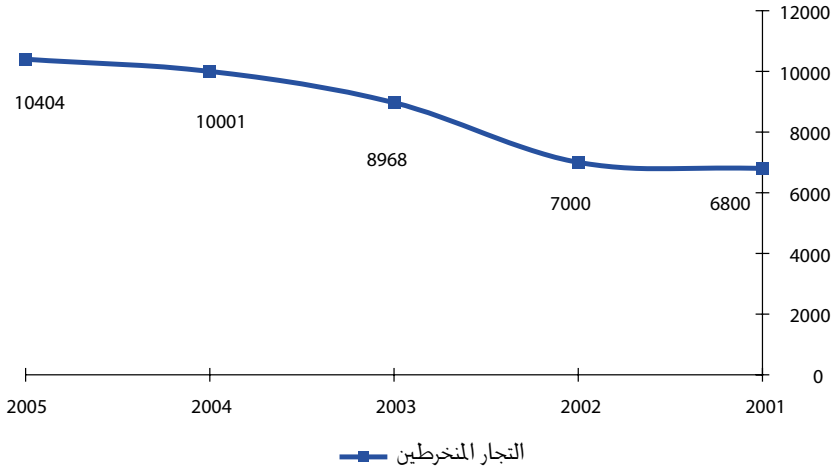


* يقدر عدد الحسابات الجارية للمهنيين الذين تتوفر فيهم شروط تركيز المطارف الإلكترونية للدفع بـ 70٪ من العدد الجملي للحسابات الجارية أي 294 000 في سنة 2004.

**4-** سجل عدد البطاقات البنكية زيادة بنسبة 5,7٪ ليبلغ 952 ألف في نهاية سنة 2005 مقابل ازدياد بـ 13,3 في سنة 2004. وبهذا النسق من الازدياد يكون نصيب التونسيين من البطاقات البنكية بواقع 9,5 أشخاص من كل 100 شخص. ويمثل عدد البطاقات المصدرة 41٪ من عدد الحسابات * المفتوحة في سنة 2004.

وسجل عدد بطاقات الدفع زيادة بـــ22٪ ليمثل 81٪ من العدد الكلي للبطاقات مقابل تقلص في عدد بطاقات السحب بحوالي 32٪ قياسيا بسنة 2004.

وفي جانب آخر، ازدادت البطاقات فيما بين البنوك "CIB" بنسبة 14٪ بالمقارنة مع سنة 2004 لتمثل 34٪ من العدد الكلي للبطاقات مقابل 32٪ في العام السابق. وازدادت بطاقات "فيزا Visa" بنسبة 29٪ مقابل 24٪ في سنة 2004 لتمثل 39٪ من العدد الكلي للبطاقات مقابل 32٪ في العام السابق. أما بطاقات "ماستر كارد Master card" فازدادت بـ 23٪ ومثلت 8٪ من العدد الكلي للبطاقات المتداولة مقابل ازدياد بـ 45٪ وحصة من السوق بـ7٪ في سنة 2004.

**تطور عدد البطاقات (1998 – 2005)**

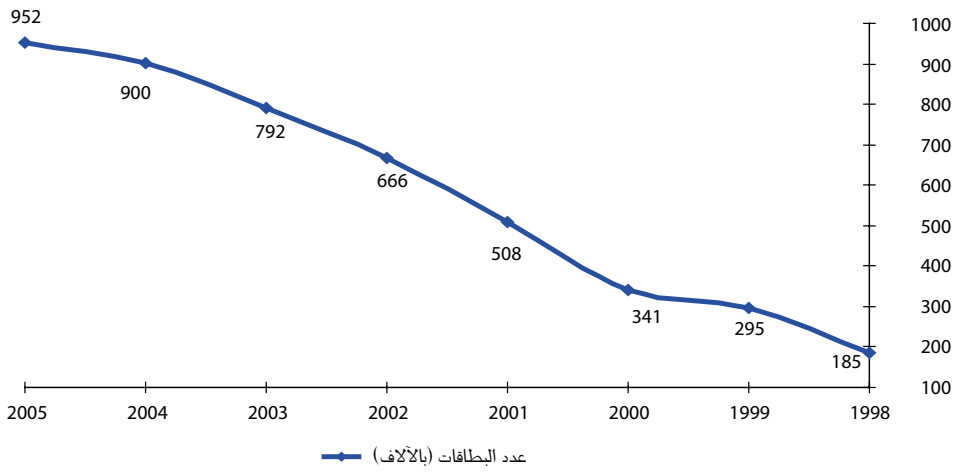


■ وقد بلغ عدد السحوبات التي تمت في تونس بواسطة البطاقات التي أصدرتها مؤسسات القرض التونسية 12,7 مليون بقيمة 1.085 مليون دينار مقابل 10,1 ملايين عملية بمبلغ 815 مليون دينار في سنة 2004. أما عدد المدفوعات بواسطة البطاقات فازداد بنسبة 52٪ ليرتفع إلى مليونين، وهو ما أدى إلى تسويات بمبلغ 111 مليون دينار أي بزيادة 17٪.

■ وقام حاملو البطاقات التي أصدرتها مؤسسات أجنبية بـ1,7 مليون عملية سحب في تونس توافق مبلغا قدره 281 مليون دينار وأجروا 1,1 مليون دفع بقيمة 241 مليون دينار.

* بتقدير أن 100٪ من حسابات الصكوك +30٪ من الحسابات الجارية +30٪ من حسابات الادخار يمكن لأصحابها الحصول على بطاقة أي 316, مليون حساب.

■ أما استعمال البطاقة البنكية فمثل الشراء بواسطتها من التجار 17٪ من العدد الكلي للمعاملات و21٪ من المبلغ الكلي للعمليات في تاريخ 31 ديسمبر 2005.

**تطور عدد العمليات المنجزة بتونس (1998-2005)**

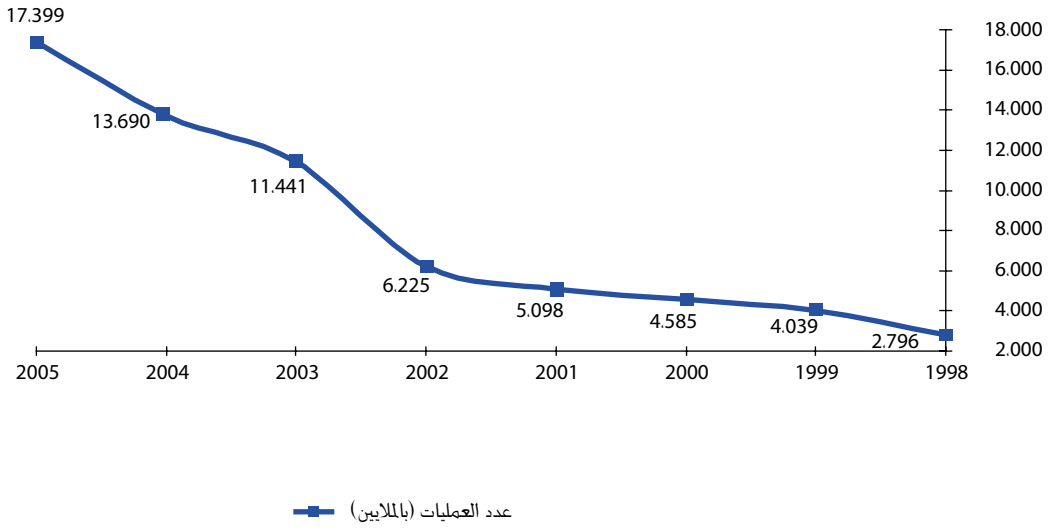


**تطور قيمة العمليات المنجزة بتونس (1998-2005)**

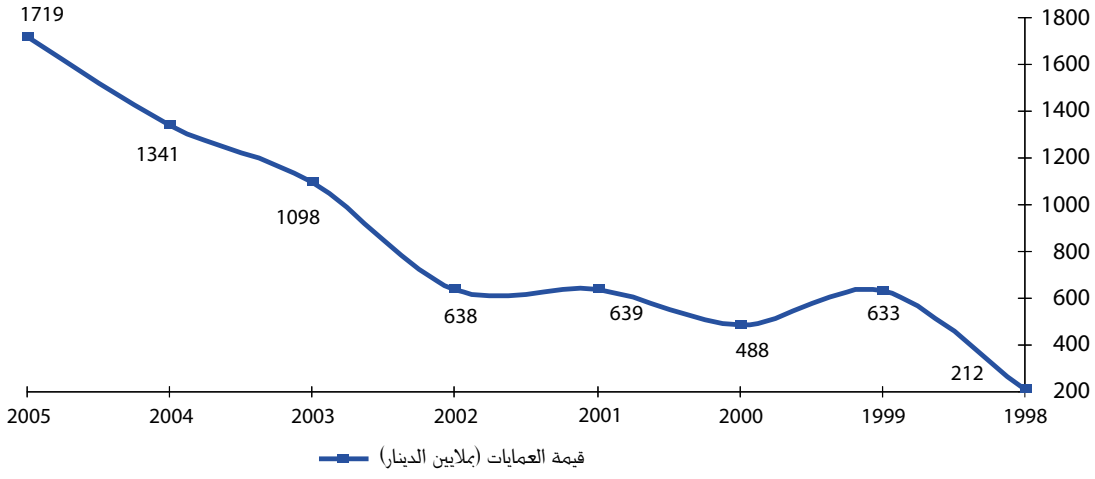

## II . إنجازات الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2006

سجل القطاع في نهاية الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2006 في مجال وسائل الدفع الإلكتروني النتائج التالية :

**1-** ازداد عدد البطاقات المتداولة بحوالي 85 ألف بطاقة أي بزيادة 9٪ بالمقارنة مع 31 ديسمبر 2005 مقابل انخفاض بـ2٪ لنفس الفترة من عام 2005.

**2-** ازداد عدد المنخرطين بـ 4٪ قياسا بنهاية سنة 2005 أي 414 تاجرا جديدا مقابل 6٪ بالنسبة للأشهر الخمسة الأولى من العالم السابق.

**3-** ازداد عدد مطارف الدفع الإلكتروني بـ 233 وحدة (4٪) في حين أنه كان قد سجل زيادة بـ7٪ (أي 396 وحدة) في العام السابق.

**4-** تدعم استعمال البطاقة البنكية بـ 18٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2005 ليبلغ 8 ملايين عملية في ظرف 5 أشهر أي 52.000 استعمال للبطاقة يوميا.

وعلاوة على ذلك، سجل عدد المدفوعات بالبطاقة البنكية تقدما بنسبة 32٪ بالمقارنة مع الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2005 مقابل 28٪ فقط في العام السابق ليمثل 18٪ من العدد الكلي للمعاملات مقابل 16٪ فقط خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2005.

ويعد هذا التطور أسرع من تطور عمليات السحب التي سجلت زيادة بـ 16٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2005. وقد ارتفع عدد هذه العمليات إلى 6 ملايين بقيمة 612 مليون دينار خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2006 مقابل 505 ملايين فقط في العام السابق.

بيد أنه بالرغم من هذا المسار الإيجابي، فإنه يتعين مضاعفة الجهد المتزامن على مستوى العمل المشترك للبنوك لبلوغ الأهداف المرسومة في برنامج النهوض بالنقد الإلكتروني.

في الجدول التالي تفصيل لإنجازات القطاع بالرجوع إلى الأهداف المرسومة بعنوان سنة 2006 :

| | ديسمبر 2005 | 31 ماي 2006 | التقدم | التقدم المتوقع للفترة | نسبة إنجاز أهداف الفترة بـ٪ | التوقعات في 2006/12/31 على أساس التقدم المسجل | الأهداف في 2006/12/31 | النسبة المقدرة لإنجازات الأهداف في 2006/12/31 بـ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إصدار البطاقات | 951 798 | 1 036 830 | 85 032 | 208 333 | 41 | 1 155 875 | 1 451 798 | 80 |
| الإنخراطات | 10 404 | 10 818 | 414 | 1 667 | 25 | 11 398 | 14 404 | 79 |
| مطارف الدفع الإلكتروني | 6 577 | 6 810 | 233 | 2 083 | 11 | 7 136 | 11 577 | 62 |
| الشبابيك والموزعات الآلية | 729 | 767 | 38 | 52 | 73 | 820 | 854 | 96 |
| المعاملات | **6 701 651** | 7 926 130 | 1 224 479 | 3 333 333 | 37 | 20 338 237 | 25 399 487 | 80 |
| منها : المدفوعات | **1 105 699** | 1 458 035 | 352 336 | 2 083 333 | 17 | 3 843 472 | 7 997 866 | 48 |
| منها : السحوبات | **5 595 952** | 6 468 095 | 872 143 | 1 250 000 | 70 | 16 494 764 | 17 401 621 | 95 |

من غرة جانفي 2005 إلى 31 ديسمبر 2005

## ب- الأنشطة الأخرى

انكبت الجمعية على العديد من الميادين الأخرى التي لها صلة بالقطاع إضافة إلى المسائل المتعلقة مباشرة بالمهنة المصرفية.

### 1- مساندة الاقتصاد

واصلت الجمعية جهودها لدعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال قيامها بعدة أعمال ترمي أساسا إلى :

#### ■ النهوض بالتصدير

كانت الجمعية التي تولي اهتماما كبيرا للنهوض بالتصدير وتحسين العلاقات بين البنوك والمؤسسات المصدرة حاضرة في العديد من التظاهرات المنظمة لهذا الغرض. فقد كانت عضوا في لجان "تيسير إجراءات التجارة الخارجية" و"دراسة توصيات الاستشارة الوطنية حول تمويل الأنشطة التجارية والقروض للاستهلاك"

كما شاركت في الاجتماع التحضيري للاستشارة الوطنية حول التصدير واجتماع لجنة التسيير المتعلق بإعداد دراسة حول الانتصاب التجاري للمؤسسات التونسية في الخارج.

وساهمت بالتعاون مع مركز النهوض بالصادرات ونادي المصدرين في اعتماد أساليب جديدة ومعايير الدفع الدولية IBAN وPI و Incoterms للتجارة الدولية. وقد جرت هذه الأعمال في شكل اجتماعات وحلقات دراسية للتحسيس والتكوين لفائدة المصدرين قصد التوقي من الرفوضات المصرفية. وشملت أساسا تكوين وثائق خاصة لتقديمها في إطار القرض أو تسليم الوثائق. كما تم تحسيس المصدرين بالتقديم الإلكتروني للوثائق في إطار التسوية eUCP.

ونظمت الجمعية كذلك في نفس اتجاه تحسين العلاقات بين البنوك والمؤسسات المصدرة، بالتعاون مع مركز النهوض بالصادرات وcci بجنيف حلقة دراسية للتكوين حول موضوع "كيف يمكن تيسير العلاقة المصرفية وتحسين الأدوات المالية عند التصدير".

كما دعيت للحضور في ملتقيات مختلفة لنادي صندوق اقتحام أسواق التصدير وكذلك في الحلقات الدراسية التي برمجها مركز النهوض بالصادرات.

#### ■ تنشيط الاستثمار الخارجي

شاركت الجمعية كمساهمة منها في النهوض بالاستثمار الخارجي في الاجتماعات المتعلقة بمتابعة توصيات المجلس الوطني للنهوض بالاستثمار الخارجي المنعقدة في مقر وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي.

## التحكم في استهلاك الطاقة

عقدت الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية بمقتضى سياسة التحكم في استهلاك الطاقة التي أطلقتها وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، جلستي عمل مع الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة قصد وضع آلية لتمويل السخانات الشمسية في تونس.
كما إلتأمت عدة اجتماعات فيما بين البنوك تحت إشراف الجمعية بهدف تحسيس البنك بتمويل المزودين الذين يعملون في هذا القطاع.

## النهوض بالتشغيل

أصرت الجمعية حرصا منها على النهوض بالتشغيل وتقليص نسبة البطالة وبقطع النظر عن أنشطتها في صلب اللجنة القطاعية للتشغيل والاستثمار، على الحضور في المنتدى الوطني المتعلق بالصيغ الجديدة لتدخل الصندوق الوطني للتشغيل 21-21.

## مكافحة غسل الأموال

شاركت الجمعية بمعية البنك المركزي التونسي في دراسة الإجراءات التي يتعين اتخاذها في مجال تبييض الأموال في إطار تطبيق القانون عدد 75 لسنة 2003 المؤرخ في 10 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.

ففي إطار تطبيق القانون عدد 75 لسنة 2003 المؤرخ في 10 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، نظمت الجمعية بالتعاون مع اللجنة التونسية للتحليل المالي التي ينشطها البنك المركزي التونسي، جلسات عمل بهدف دراسة مشروعي التوجيهات المتعلقة بنموذج التصريح بالعمليات أو المعاملات المشتبه أو غير الاعتيادية المشبوهة أو غير العادية والإجراءات التنظيمية والنظامية التي يتعين على مؤسسة القرض اتخاذها لتطبيق القانون المذكور أعلاه.

وإلى جانب ذلك، قامت المهنة بأعمال إعلامية حول استخدام برمجيات الكشف والغربلة وكذلك حول ناشريها. وقد نظم البعض من هؤلاء حلقات دراسية حول منتجاتهم لفائدة البنوك.

## النهوض بالصناعة الثقافية

شاركت الجمعية بالتعاون مع وزارة الثقافة والمحافظة على التراث في اليوم التحسيسي حول صندوق ضمان الصناعات الثقافية وكذلك في دراسة المشاريع الثقافية قصد تشجيع تمويلها من قبل البنوك.

## ■ منح القروض الجامعية

عملا بالمنشور للبنوك عدد 11 لسنة 99 المؤرخ في 2 أوت 1999 والمتعلق بالقروض الجامعية وقصد تشجيع الدراسات الجامعية لعدد أوفر من الطلبة التونسيين، تم منح قروض جامعية من قبل القطاع المصرفي. وقد شهدت هذه القروض تطورا بجملة الجدول التالي :

### تطور القروض الجامعية التي منحتها البنوك

(بآلاف الدنانير)

| السنوات | 2003 | | 2004 | | 2005 | | التغيرات بـ٪ 2004 | | التغيرات بـ٪ 2005 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | المبلغ | العدد | المبلغ | العدد | المبلغ | العدد | المبلغ | العدد | المبلغ |
| مبلغ القروض الممنوحة | 757 | 328 | 795 | 395 | 813 | 406 | 5 | 20,4 | 2,3 | 2,8 |

* أرقام مؤقتة.

## ■ إعداد المخطط الحادي عشر

شاركت الجمعية بنشاط في الأشغال التحضيرية للمخطط الحادي عشر للتنمية وكانت عضوا في العديد من اللجان القطاعية في :

- اللجنتين الفرعيتين القطاعيتين " التوجه نحو قابلية التحويل الكامل للدينار" و "تطوير السياسة النقدية" المنبثقتين عن اللجنة القطاعية "السياسة النقدية والقطاع المصرفي".
- فريق العمل "التنظيم المالي للمؤسسة" و"السوق المالية" المنبثقين عن اللجنة القطاعية "المالية العمومية والسوق المالية"
- اللجنة الفرعية "تغير القاعدة الاقتصادية في المناطق".
- فريقي العمل المنبثق عن اللجنة القطاعية للتأهيل الصناعي.
- اجتماعات اللجنة القطاعية للتشغيل والاستثمار.
- اجتماعات اللجنتين الفرعيتين لـ"التجارة الداخلية والخدمات" و"المنافسة والأسعار" المنبثقتين عن اللجنة القطاعية للتجارة والصناعات التقليدية.
- اجتماعات فريق العمل المتعلقة بآليات التنسيق الإحصائي والإحصائيات الاقتصادية القطاعية المنعقدة في مقر المجلس الوطني للإحصاء.

## 2- اللجان المتخصصة

■ مع تطور تطبيقات الواب والبنك الإلكتروني، أصبحت المهنة متنامية الوعي بالمخاطر المعلوماتية التي تتربص بمؤساتنا المالية. ولذا حرصت منذ وقت بعيد بمساعدة الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية على تركيز منظومات قادرة على التوقي من المخاطر

المعلوماتية. ففي سنة 2005، تم إحداث موقع واب (www.ossit.org.tn) لمرصد السلامة المعلوماتية وقد أشرفت المهنة على بعض الأشغال مثل :

- إنجاز استقصاء لدى القطاع المصرفي والمالي قصد التعرف على مستوى السلامة المعلوماتية لدى هذه المؤسسات.
- إعداد برامج تحسيسية للإدارة العامة للتكوين لـRSSL للمؤسسات المالية حول سلامة المنظومات المعلوماتية قصد ضمان مستوى عال من السلامة.
- تحيين ونشر منبهات السلامة باتجاه رجال السلامة وتستهدف المهنة من وراء ذلك التطابق مع المقاييس الدولية في مجال السلامة المعلوماتية والتوقي من مخاطر العمليات الناجمة عنها.

ومن المهم الإشارة إلى أن المؤسسات تنفق على المستوى العالمي حوالي 20 مليار دولار أمريكي سنويا على البرمجيات ضد الفيروسات و"Firewalls". وتشير كل الدلائل إلى أن صناعة السلامة المعلوماتية تشهد نموا كبيرا.

■ وفيما يتعلق بالتعاون مع وزارة المالية، شاركت الجمعية في اجتماعات المجلس الوطنية للتأمين المتعلقة بدراسة الخطوط الكبرى للنصوص التطبيقية الخاصة بالقانون الجديد حول نظام تعويض الأضرار البدنية الناجمة عن حوادث الطرقات وكذلك لدراسة برنامج تأهيل شركات التأمين.

■ وفي مجال الأعمال الداعمة لقطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تونس، سجلت الجمعية حضورها في الحلقة الدراسية احماية الملكية الفكرية : رافعة لنمو الاقتصاد ولقطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصالب التي نظمتها وزارة تكنولوجيات الإعلام والاتصال و "Business Software Alliance".

■ وشاركت الجمعية في اجتماع اللجنة الفنية للمواصفات CT. 73 المنعقد في المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية.

■ كما دعيت للحضور في الحلقات الدراسية حول عمليات "الشراء مع التعهد بإعادة البيع" وحول نظم ضمان الإيداعات التي نظمها البنك المركزي التونسي.

## 3- المجال الاجتماعي

في إطار مراجعة الاتفاقيات المشتركة، أجرت اللجنة المتركبة من بعض رؤساء البنوك مع الأطرراف الاجتماعيين مفاوضات اجتماعية تتعلق بالجوانب الترتيبية والنوعية والكمية.

وقد أفضت هذه المفاوضات التي انطلقت في شهر أفريل 2005 مع ممثلين نقابيين (الجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية) إلى إبرام اتفاق في شهر ديسمبر 2005 يغطي فترة ثلاث سنوات، وقد شمل هذا الاتفاق خاصة زيادة في الأجور وتحسين شروط منح القروض الاجتماعية وإحداث شبكة تكميلية لفائدة الموظفين من رتبة رئيس قسم "خارج التصنيف".

## ج- العلاقات الدولية

في محيط متزايد التفتح، وثقت الجمعية علاقاتها مع الخارج قصد توسيع مجال تدخلها.

### 1- الشراكة فيما بين البلدان المغاربية

- تنظيم الجلسة العامة الثامنة والندوة العاشرة لرؤساء البنوك المغاربية بالشراكة مع اتحاد البنوك المغاربية.
- المشاركة في الحلقة الدراسية حول السياسات العمومية وحركية الصعود : أي عبرة للمغرب العربي من تنظيم المعهد العربي لرؤساء المؤسسات والوكالة الفرنسية للتنمية.

### 2- التعاون الدولي

- التعاون مع اللجنة الأوروبية للمقاييس البنكية "ECBS" حول العمل بالمقاييس الأوروبية والمنظمة الدولية للمواصفات ISO في القطاع المصرفي التونسي : تطبيق المواصفات الأوروبية على القطاع المصرفي التونسي المتعلقة بالمدفوعات وعلى وجه الخصوص في مجال التحويلات الدولية ( IPI و eIP...)، يندرج في إطار دمج البنوك في الفضاء الأوروبي. وقد اعتمد المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية وبشكل مسبق المواصفات الأوروبية وISO الخاصة بالقطاع كمواصفات وطنية. وعلى هذا الأساس، تم القيام بأعمال تكوين وتحسيس حول مواصفات ePI وIPI و IBAN والمواصفات الأوربية لسلامة البنك الإلكتروني في سنة 2005، وهو ما مكن البنوك من تطوير تطبيقات STP على مستوى المدفوعات الدولية. ووقع إعداد دليل STP لفائدة البنوك قصد تمكينها من الامتثال إلى المعايير الأوروبية ومقاييس SWIFT لتجنب النقائص على مستوى المراسلين والتي تؤدي إلى تكاليف باهضة مع وقع سلبي على مستوى بنوكنا وحرفائنا.

- تحسيس المؤسسات الكبرى بأهمية الانخراط في نظام "سويفت نات SWIFTNET" : تم تنشيط أيام تحسيسية باتجاه المصرفيين والمؤسسات الكبرى بالتعاون مع "سويفت" والبنك المركزي التونسي والمصرفية المشتركة للمقاصة اقصد حث الحسابات الكبيرة على الانخراط في شبكة "سويفت نات" (مجموعات مغلقة) والانتفاع بتكنولوجيات متقدمة في مجال إدارة السيولة وتبسيط العلاقات بين البنوك والمؤسسات الكبرى. كما يهدف هذا العمل إلى معالجة العمليات الدولية لتحويل الأموال بشكل آلي وإلى إدماج العلاقات بين البنك والمؤسسة الكبرى قدر المستطاع قصد تمكين هذه الأخيرة من قدرة تنافسية أكبر والامتثال إلى منشور الوزير الأول عدد 17 المؤرخ في 25 مارس 2005 الذي يلزم الشركات التابعة الأجنبية للمؤسسات بالترحيل السريع لفوائضها من السيولة.

- المشاركة في يوم إطلاق شبكة الميثاق العالمي بتونس والحلقة الدراسية حول " المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة والقدرة التنافسية" التي نظمتها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الإيطالي.

- المشاركة في الاجتماع التحضيري للحلقة الدراسية حول القروض الصغرى الذي عقده برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

- التعاون مع الوكالة الحكومية للفرنكوفونية للنهوض بالأنشطة الثقافية وتقديم صيغ وشروط تدخل صندوق ضمان الصناعات الثقافية.

- الحضور في يوم الإعلام والشراكة التونسي السينغالي.

- المشاركة في يوم الشراكة التونسية الصينية الذي نظمته وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي بالتعاون مع مركز النهـوض بالصادرات والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية و"China Merchants Intrnational Travel".

# 4

# التكويـــــن البنكـــــي 2005

# التـــكويـــن البـــنكي 2005

## أ- التكوين المتوج بشهادات

### 1- المرحلة المتوسطة

#### 1-1- الدفعة الخامسة

انطلقت الدفعة الخامسة من المرحلة المتوسطة للمركز المهني للتكوين البنكي مع الوحدات الوظيفية للسنة الأولى من الجذع المشترك في شهر جانفي 2005، وبلغ عدد المرسمين 91 مترشحا مقابل 95 في شهر جانفي 2004. وقد انتهى نصف السنة الأول من الدراسة بعنوان الدفعة الخامسة في شهر جوان 2005 وغطى النصف الثاني الفترة من سبتمبر 2005 إلى جانفي 2006.

#### 1-2- الدفعة الرابعة

جرت امتحانات الانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية من الجذع المشترك في شهر فيفري 2005. ومن بين الـ95 شخصا المرسمين في السنة الأولى من الجذع المشترك بعنوان الدفعة الرابعة التي انطلقت في شهرجـانـي 2004، تقدم 68 مترشحـا للاختبارات الكتابية من الامتحان النهائي لنصف السنة الثاني. وتم قبـول 58 منهم في السنة الثانية من الجذع المشـترك أي بنسبة نجاح تساوي 85,29٪ وقد بلغت هذه النسبـة 76,84٪ و75,89٪ و 75,78٪ في سنوات 2003 و2002 و 2001 على التوالي.

#### 1-3- الدفعة الثالثة

اجتاز 77 من جملة الـ85 مرسما، الاختبارات الشفاهية ونجح منهم نهائيا 54 أي بنسبة نجاح تساوي 70,12٪، وهو ما يقل عن نسبة الـ 84٪ المسجلة بعنوان الدفعة الثانية.

#### 1-4- الدفعة الثانية

تتخرج الدفعة الثانية من نظام التكوين الجديد المخصص للتكوين في "المهن" والمكونة من 56 طالبا في أواسط النصف الأول من سنة 2006. وقد تمت برمجة الامتحانات الكتابية لنهاية السنة الثالثة لشهر جوان 2005 والتربص العملي للفترة أوت-أكتوبر 2005 واختبار الشفاهي الكبير للحصول على دبلوم التكوين البنكي المتخصص لشهر مارس 2006.

#### 1-5- الدفعة الأولى

تميزت سنة 2005 بتخرج الدفعة الأولى من حاملي اشهادة التكوين البنكي المتخصصب وفي الجدول التالي تفصيل للنتائج :

| | المترشحون | المقبولون نهائيا | |
|---|---|---|---|
| | | بالعدد | بـــ٪ |
| المهن الأمامية المكلفون بالحرفاء | 35 | 29 | 83 |
| المهن الوسيطة التمويل والتعهدات والاستخلاص | 24 | 15 | 63 |
| **المجموع** | **59** | **44** | **75** |

وقد تقدم 59 مترشحا للشفاهي الكبير للحصول على شهادة المركز بعنوان الدفعة الأولى بعد قبولهم في الاختبارات الكتابية. تحصل 44 منهم أو75٪ على الدبلوم. وفي نهاية هذه الدورة يتعين القيام بأعمال تطوير في مجال مراجعة وحدات التكوين بعنوان المرحلة المتوسطة للمركز المهني للتكوين البنكي قصد :

- دعم وحدة التكوين بإدخال وحدات وظيفية جديدة تهم الثقافة العامة الاقتصادية والمالية وجودة الخدمات والتدقيق والمراقبة، وهي وحدات يتعين إدخالها حسبما تقتضيه الحال في الجذع المشترك أو في سنة التخصص.
- تعزيز التربص العملي لختم الدراسة، حيث سيتم التمديد فيه إلى شهرين، وهو تربص يُتوجه تقرير يعالج إشكالية ويقع عرضه في إطار أطروحة مصغرة.
- تأطير المترشحين للشفاهي الكبير بحصص تحضيرية ترتكز على مسائل تهتم بمواضيع الساعة من الناحية الاقتصادية والمالية من جهة وترتبط بالتخصص المعني من جهة أخرى.
- ضمان متابعة حاملي الشهادات من الدفعتين الأولى والثانية في أماكن شغلهم قصد تقييم أثر التكوين الذي تلقوه وإدخال التعديلات الضرورية عليه حسب ما تقتضيه حاجيات مؤسسات القرض من جهة ومتطلبات تطور المهنة من جهة أخرى.
- إثراء جملة المهن المدرّسة حاليا بشعب جديدة تشمل مهنة الإيجار الماليب و العمليات الدوليةب و تحليل المشاريعب.

## 1-6- مناظرة الدخول إلى المرحلة المتوسطة للمركز المهني للتكوين البنكي

تقدم 61 مترشحا لاجتياز الاختبارات الكتابية لمناظرة الدخول إلى السنة الأولى من الجذع المشترك للمرحلة المتوسطة في المركز المهني للتكوين البنكي من جملة المرسمين الـ 70 في المرحلة التحضيرية. وقد نجح من بينهم في الاختبارات الكتابية 29 منهم 24 نجحوا نهائيا أي بنسبة نجاح تساوي 39,34٪.

ويُجمل الجدول التالي عدد المترشحين المقبولين في الاختبارات الكتابية والمقبولين نهائيا لمناظرة الدخول للسنة الأولى من الجذع المشترك للمرحلة المتوسطة للمركز المهني للتكوين البنكي خلال الفترة 2001-2005 :

| الدورة | المترشحون | المقبولون | المقبولون نهائيا | نسبة النجاح بـــ٪ |
|---|---|---|---|---|
| 2001 | 88 | 25 | 23 | 26,14 |
| 2002 | 80 | 30 | 28 | 35 |
| 2003 | 74 | 25 | 22 | 29,73 |
| 2004 | 62 | 34 | 28 | 45,16 |
| 2005 | 61 | 29 | 24 | 39,34 |

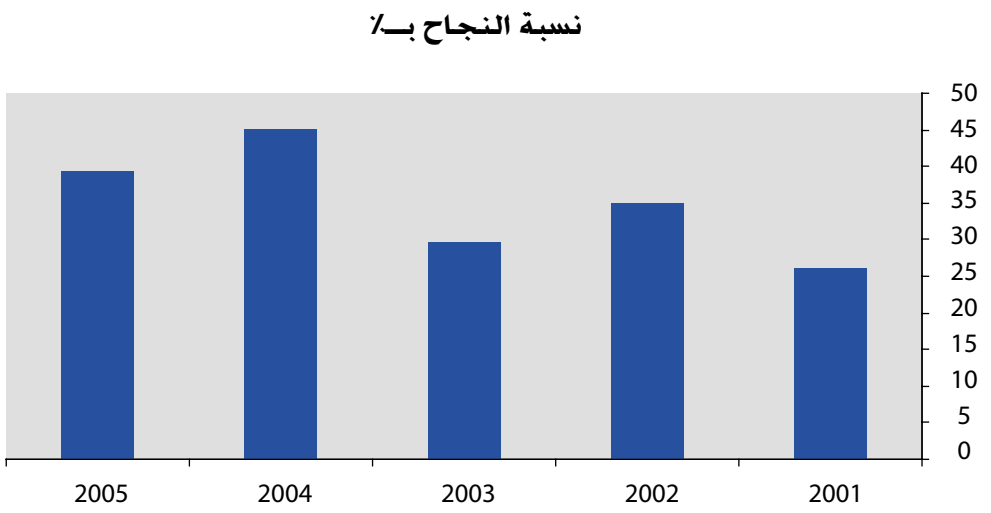


## 1-7- التكوين في المهن

بلغ العدد الكلي للمرسمين في تكوين المهن المتخصص في القروض والمكلفين بالحرفاء 57 بعنوان دورة 2004-200 مقابل 59 خلال الدورة 2003-2004.

شهد شهر سبتمبر 2005 انطلاق مهنة الخدمات الأمامية أي توزيع عقود التامين من قبل البنوك وهي مهنة فيما يلي شروطها وأهدافها.

### الشروط المسبقة :

- يعد مفهوم عقود التأمين الموزعة من قبل البنوك حديثا نسبيا في تونس، وهو محكوم بإطار تنظيمي دقيق جدا مازال يحد من أهميته أي توزيع عقود التأمين من قبل البنوك التوزيع مثلما وقعت صياغته في إطار القانون عدد 37 لسنة 2002 المؤرخ في غرة أفريل 2002.
- وتعتبر البنوك بشكل خاص مستعدة لهذه المهنة الجديدة بالنظر إلى شبكتها الواسعة للتوزيع القائمة في كامل التراب الوطني وطابعها الذي يوحي بالأمن وعزمها على توسيع تشكيلة نواتجها وخدماتها لعرضها على حرفائها.

### الأهداف :

- العملياتية : تمكين التلاميذ من حذق التقنيات الحديثة جدا والمجددة المرتبطة بعمليات التأمين ونواتجه وخدماته
- المهنية :

- اكتشاف ثم حذق الأدوات والطرق والدعائم لأهم الفروع الأساسية للتأمين وتوزيع عقود التأمين من قبل البنوك من خلال مقاربات صياغية بالتأكيد، ولكن و بالخصوص عبر التطبيق ومعالجة حالات تطبيقية.

- تطوير الحس التجاري والقدرات على بيع نواتج التأمين من قبل البنوك، لأن الأمر يتعلق قبل كل شيء بمهنة الخدمات الأمامية.
- إحداث ردود مهنية ولا سيما بخصوص التعامل مع المشاكل المعترضة وحلها على عين المكان.
- فرض احترام الحس بالجودة
- الحفز والانخراط من خلال إبراز ما تخفيه العمليات والغاية منها وأهميتها بالنسبة للمؤسسة وآلياتها ومخاطرها ومردوديتها.
- تحويل المصرفيين إلى موزعي عقود تأمين مع تأمين حد أدنى لهم من الثقافة البنكية كذلك. وفي هذا الصدد سيكون بمستطاعهم :
- فهم وإدراك نواتج التأمين والبنوك وتوزيع عقود التأمين
- شرح هذه النواتج والإقناع بها وبيعها
- إدارة نواتج توزيع عقود التأمين في إطار المحيط المصرفي وتجاوز صعوبات التعامل معها.
- متابعة ملفات توزيع نواتج التأمين وإيجاد الحلول ذات الصلة.

## 2- المرحلة العليا: بالتعاون مع معهد التقنيات البنكية

بلغ العدد الكلي للمرسمين في مرحلة تكوين معهد التقنيات البنكية 372 بعنوان السنة الجامعية 2004-2005 أي بتراجع يساوي 22,66٪ بالمقارنة مع العدد المسجل خلال السنة الدراسية 2003-2004.

وقد تطور عدد المرسمين في معهد التقنيات البنكية خلال السنوات الثلاث الماضية كما يلي :

| | 2002/2003 | 2003/2004 | 2004/2005 |
|---|---|---|---|
| السنة الأولى المواضيع الأساسية | 215 | 213 | 160 |
| السنة الثانية مواضيع الخبرة | 174 | 268 | 212 |
| العدد الكلي | **389** | **481** | **372** |

يُجمل الجدولان التاليان نتائج امتحانات نهاية السنة :

## السنة الأولى المواضيع الأساسية

| السنة | المرسمون | اجتازوا الامتحان (1) | المقبولون العدد (2) | نسبة النجاح (2\1) بـ٪ |
|---|---|---|---|---|
| 2003/2002 | 215 | 205 | 177 | 86,34 |
| 2004/2003 | 213 | 213 | 163 | 76,52 |
| 2005/2004 | 160 | 160 | 114 | 71,25 |

## السنة الثانية مواضيع الخبرة

| السنة | المرسمون | اجتازوا الامتحان (1) | المقبولون العدد (2) | نسبة النجاح (2\1) بـــ٪ |
|---|---|---|---|---|
| 2003/2002 | 174 | 170 | 65 | 38,23 |
| 2004/2003 | 268 (منهم 80 في سنة التدارك) | 256 (منهم 69 في سنة التدارك) | 125 (منهم 33 في سنة التدارك) | 48,83 |
| 2005/2004 | 212 (منهم 75 في سنة التدارك) | 194 (منهم 67 في سنة التدارك) | 97 (منهم 36 في سنة التدارك) | 50,00 |

وعلى هذا الأساس، بلغت الدفعة الثالثة للنظـام الجـديـد 97 من الحاصلين على الشهادات من جملـة الــ125 من حاملـي الشهادات سابقا.

## ب- التكـوين المستمر

تم إنجاز العديد من الأعمال خلال سنة 2005 تراوحت من الابتداء إلى الخبرة وذلك استجابة للحاجيات المتزايدة للمهنة. وقـد تمحورت أعمال التكوين التي شهدت تنوعا على مستوى المواضيع المطروقة حول الجانب العملي. وتمت بلورة برنامج سنة 2005 بجملة من المواضيع المختارة والمقدمة في حلقات دراسية من مستويين :

- الحلقات الدراسية القصيرة والنوعية على امتداد يومين أو ثلاثة والمخصصة للإطارات المتوسطة، وهي لضمان تأهيل عرضي في مواضيع مختلفة.
- الحلقات الدراسية التي تتناول مواضيع الساعة ومعالجتها أمام الإطارات العليا خلال أيام أصحاب القرار.

وشملت المحاور الكبرى إدارة المخاطر والاستخلاص والمكلف بالحرفاء وتوزيع نواتج التأمين والتكوين وتنظيم المناظرات الداخليـة بالنسبة للبنوك والنقد الإلكتروني وإطلاق عمل نوعي مخصص لصرافي البنوك يهم مشكلة "النقد المزيف" الذي سيقدم فـي إطار التكوين عن بعد.

ولذا تم التطرق إلى عدة مواضيع في إطار الملتقيات الدورية للإطارات العليا للبنوك والمؤسسات المالية والمخصصة للمناقـشـة والتفكير حول مواضيع الساعة وطنيا ودوليا، وهي أيام ينشطها خبراء مشهورون :

- الملاءمة بين حجم مؤسسة بنكية وعدد البنوك وأبعاد البلد
- قابلية التحويل الكامل لعملة ما
- نظم التقاعد في تونس وإسهام التأمين الخاص
- توزيع نواتج التأمين : تمش للتعرف على الآثار و التغيّرالاستراتيجي، تقاسم الخبرات والإنجازات.
- تطوير توزيع نواتج التأمين من قبل البنوك : التجربة الفرنسية

وفي جانب آخر، وفي إطار التعاون بين وكالة تحويل التكنولوجيا المالية-لوكسمبورغ والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية تم إنجاز الأعمال التالية:

- حلقات دراسية للمصرفيين التونسيين بتونس حول مواضيع "ممارسة القيادة" و "إدارة الأصول والخصوم وإدارة المخاطر" و "مراقبة الامتثال في تعاطي أنشطة البنك قياسا بالمعايير السارية".
- حلقة دراسية في اللوكسمبورغ حول موضوع "Wealth management"
- زيارة دراسية للوكسمبورغ للمصرفيين التونسيين حول "تقديم هياكل المركز المالي الأورو في اللوكسمبورغ"

ونظمت الجمعية بالتعاون مع مجلة الخبير "L'expert" ملتقيين حول موضوعي إشكالية الاستخلاص : أثرها على الأنشطة الاقتصادية والصعوبات الإجرائيةب و"قابلية التحويل والجهاز المالي والمؤسسة في تونس". وقد تميز هذا الموضوع الأخير بحضور "السيد روبار مندال Robert Mundell الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 1999 الذي تدخل حول النظام النقدي الدولي وأثره على اقتصاديات البلدان".

ولذا انعقدت بتونس في شهر جوان 2005 الجلسة العامة لاتحاد المصارف المغاربية.
وقد ضم هذا الاجتماع رؤساء البنوك في بلدان المغرب العربي الخمسة الذين شاركوا بهذه المناسبة في "الندوة العاشرة لرؤساء البنوك المغاربية" التي انتظمت حول موضوع "تطورالبنوك المغاربية والمحافظة على سلامتها المالية".

وقد تم تنظيم أيام تحضيرية للشفاهي الكبير للدفعة الأولى من المرحلة المتوسطة للمركز المهني للتكوين البنكي وكان موضوعها : تقنيات العرض والمناقشة والاقتصاد العام والنقدي وتحليل المخاطر والتمويل لفائدة المترشحين للحصول على شهادة التكوين البنكي المتخصصة، كما تم إنجاز حلقات دراسية تحضيرية للشفاهي الكبير للحصول على الدبلوم العالي للبنك (معهد التقنيات البنكية) لفائدة طلبة المرحلة العليا.

وتولي مؤسسات القرض عناية متزايدة إلى أعمال التكوين وعيا منها بأنها تمكن من اكتساب معارف جديدة والترقية ومواجهة التغييرات بسرعة وسد النقائص وتطوير الإمكانيات...وفعلا، فإن عدد المشاركين سجل تقدما ملحوظا منذ سنة 2001.وعلى هذا الأساس، تطور عدد المشاركين في الحلقات الدراسية خلال السنوات الخمس الأخيرة كما يلي :

| السنة | الحلقات التكوينية | المشاركون |
|---|---|---|
| 2001 | 10 | 658 |
| 2002 | 17 | 680 |
| 2003 | 25 | 945 |
| 2004 | 29 | 1047 |
| 2005 | 30 | 1069 |

ويبوب الجدول الموالي حسب الموضوع عد المستفدين من أعمال التكوين المنجزة طوال سنة 2005. وقد تم توفير 30 عملا في الجملة لفائدة 1.069 موظفا من القطاع مقابل 29 في سنة 2004 لفائدة 1.047 شخصا.

## عدد المستفيدين من الأعمال التكوينية المنجزة خلال سنة 2005

| موضوع التكـــوين | عدد المشاركين |
|---|---|
| الكمبيالة المحددة قياسيا | 93 |
| تجميع القوائم المالية | 18 |
| المستغل ووسائل الدفع | 17 |
| قانون المالية لسنة 2005 | 35 |
| الملاءمة بين حجم المؤسسة البنكية وعدد البنوك وأبعاد بلد ما | 19 |
| فنيات وإدارة مخاطرة الصرف | 14 |
| ممارسة القيادة (Manageial Skills) | 6 |
| التفاوض حول شروط التعريفات مع الحرفاء | 18 |
| إحداث القيمة واستبقاء الحرفاء | 20 |
| الدفع بواسطة البطاقة : الجوانب القانونية | 22 |
| أساليب التنشيط والحفز للمكلفين بالحرفاء | 12 |
| أهمية الضمان الرهني في إطار الاستخلاص وتغطية الأصول | 50 |
| إعداد التكوين عن بعد في المركز المهني للتكوين البنكي في الجمعية التونسية للبنوك | 16 |
| نظم التقاعد في تونس وإسهام التأمين الخاص | 25 |
| التعامل بالتوقيع الإلكتروني | 15 |
| السلامة الذكية | 10 |
| يوم تحسيسي حول الدرس الخاص بالتفطن إلى النقد المزيف | 32 |
| الإعداد للشفاهي الكبير للمركز التقني للبنوك | 185 |
| تطوير تسويق عقود التأمين من قبل البنوك-التجربة الفرنسية | 17 |
| درس التكوين عن بعد الخاص بالتفطن إلى النقد المزيف | 138 |
| توزيع عقود التأمين من قبل البنوك : تمش للتعرف على انعكاسات التغيّر الاستراتيجي- | |
| تقاسم التجارب والإنجازات | 19 |
| مراقبة تطابق ممارسة أنشطة البنك بالمقارنة مع المعايير السارية | 12 |
| إدارة الأصول والخصوم وإدارة المخاطر | 23 |
| هيكل مركز مالي أوروبي لوكسمبورغ | 8 |
| التطبيقة التفاعلية للوسطاء المتعددة لتعلم اللغة الإنجليزية الوسائط | 25 |
| التكوين وتنظيم مناظرة داخلية بنك الإسكان | 64 |
| الإعداد لمناظرة الدخول إلى الجذع المشترك | 70 |
| تقديم التكوين عن بعد الخاص بالتفطن إلى النقد المزيف | 28 |
| فتح الحسابات | 20 |
| تنظيمات الصرف والتجارة الخارجية | 38 |
| **المجـــموع** | **1069** |

www.apbt.org.tn

## تبويب إحصائيات 2005 حسب المؤسسات

| المؤسسات | عدد المشاركين |
|---|---|
| البنك المركزي التونسي | 16 |
| البنك التونسي | 60 |
| الشركة التونسية للبنك | 76 |
| البنك الوطني الفلاحي | 101 |
| البنك العربي لتونس | 37 |
| البنك التونسي الكويتي | 13 |
| سيتي بنك | 9 |
| بنك تونس والإمارات | 2 |
| بنك الجنوب | 158 |
| الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة | 39 |
| البنك التونسي للتضامن | 8 |
| بنك الإسكان | 189 |
| البنك التونسي الليبي | 16 |
| بنك الأمان | 42 |
| البنك الفرنسي التونسي | 10 |
| الاتحاد الدولي للبنوك | 31 |
| بنك تونس العربي الدولي | 103 |
| البنك التونسي القطري | 11 |
| ستوسيد بنك | 14 |
| المؤسسة المصرفية العربية | 11 |
| مصرف شمال إفريقيا الدولي | 6 |
| حنبعل للإيجار المالي | 1 |
| الشركة الدولية للإيجار المالي | 4 |
| الاتحاد التونسي للإيجار المالي | 5 |

| المؤسسات | عدد المشاركين |
|---|---|
| التونسية للإيجار المالي | 4 |
| الآمان للإيجار المالي | 1 |
| الشركة العصرية للإيجار المالي | 3 |
| بيت الإيجار المالي التونسي السعودي | 1 |
| العربية التونسية للإيجار المالي | 5 |
| العامة للإيجار المالي | 1 |
| بنك الأعمال التونسي | 1 |
| اتحاد إدارة الديون | 4 |
| التونسية للفاكتورنغ | 7 |
| بنك تونس الدولي | 3 |
| بنك التمويل التونسي السعودي | 9 |
| الاستخلاص السريع | 1 |
| البنك الوطني الفلاحي لرؤوس الأموال | 2 |
| الشركة التونسية للبنك للتسيير | 1 |
| شركة الاستثمار ذات رأس مال ثابت | 1 |
| الدولية لاستخلاص الديون | 1 |
| الديوان الوطني للبريد | 46 |
| الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية | 11 |
| المصرفية المشتركة للمقاصة | 1 |
| صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية | 1 |
| الشركة التونسية للكهرباء والغاز | 1 |
| الجنوب للاستثمار | 2 |
| **المجموع** | **1069** |

### التبويب حسب البنوك

المشاركـــون

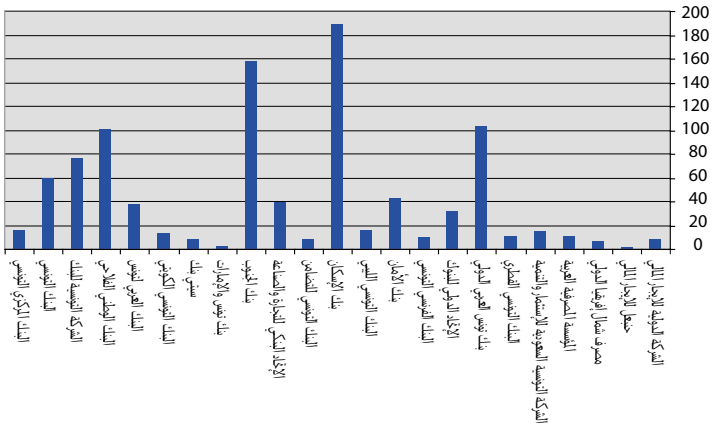

## ج – التكوين عن بعد

بعد فترة تم تخصيصها لصياغة المحتويات البيداغوجية وتركيز أرضية متخصصة للتعليم عن بعد، انطلق نظام التكوين عن بعد التابع للجمعية المهنية في إطار موقع نموذجي لفائدة طلبة السنة التحضيرية. وقد بدأت هذه التجربة في شهر ديسمبر 2005. ويتركب الفريق المتدخل من ستة أولياء و16 متلقيا مرسمين بالمرحلة التحضيرية للمركز المهني للتكوين البنكي.

وستوضع دروس الجذع المشترك على الخط في نفس الوقت مع النظام القديم وذلك قصد تمكين البنوك من الاستعداد وتوفير كل الشروط لانطلاق النظام. وقد التأمت اجتماعات مع المسؤولين المعنيين في البنوك لتركيز البنية الأساسية الضرورية للسير الجيد لنظام التكوين عن بعد لدى البنوك.
ولضمان أفضل ظروف النجاح للنظام تمت برمجة التمشي التالي :

### ■ على مستوى المركز

- إدماج الوحدات الوظيفية التي ستقدم على الخط في مرحلة أولى في نفس الوقت مع الوحدات الوظيفية الأخرى بالحضور حتى يتسنى، في مرحلة انتقالية، (6 أشهر إلى سنة) التكييف الملائم على مستوى المتلقين والأولياء والمسيرين
- القيام بعملية الانتقال من التكوين الكلاسيكي إلى التكوين عن بعد بنسق تدريجي مع المحافظة على مبدأ الجمع بالحضور
- تسريع نسق تشكيل الدعائم البيداغوجية
- إطلاق برنامج تكوين الأولياء (المكونين)
- العمل على تطوير النظام من خلال تبادل التجارب مع مؤسسات أخرى

### ■ على مستوى المؤسسات

يتعين أن تقوم المؤسسات بأعمال قصد تمكين المتلقين من متابعة التكوين في ظروف تسمح بتسجيل أفضل النتائج :تجهيز كل مترشح بحاسوب شخصي وتكفل المشغل بمصاريف الربط بالانترنات والإبقاء على مبدأ تأجير ساعات متابعة الدروس في إطار منح الساعات الإضافية.

## د- الهيئة البيداغوجية

عقدت الهيئة البيداغوجية للمركز المهني للتكوين البنكي سلسلة من الإجتماعات في سنة 2005 خصصتها للنقاط التالية :

- إعداد نظام قانوني لتربص ختم الدراسة من المرحلة المتوسطة للمركز المهني للتكوين البنكي (التكوين في المهن).
- صيغ إسناد الأعداد لتقرير تربص ختم الدراسة من المرحلة المتوسطة للمركز المهني للتكوين البنكي (التكوين في المهن).
- تركيز مهنة توزيع نواتج التأمين من قبل البنوك.
- مناقشة مشروع التكوين عن بعد.
- مراجعة بعض الفصول من التنظيم العام للدراسات في المركز المهني للتكوين البنكي.
- وضع الإجراءات للتصديق على الدعائم البيداغوجية للمركز المهني للتكوين البنكي.